



أليات الحجج اللغوية في رسائل

الإمام علي عليه السلام

الروابط الحجاجية اختياريًا

**Linguistic Augmentative Devices
In Imam Ali Epistles**

Argumentative Conjectures as
Selected

أ.د. أحمد حياوي السعد

جامعة البصرة . كلية الآداب

قسم اللغة العربية

م.د. رائد مجيد جبار

جامعة ذي قار . كلية الآداب

قسم اللغة العربية

Prof. Dr. Ahmed Haiawi Al-Sa'ad

Department of Arabic
College of Art. University of Basrah

Lecturer. Dr. Raad Majid Jabar

Department of Arabic
College of Art. University of Theqar



ملخص البحث

اعتمدت مدونة رسائل الإمام علي بن أبي طالب عليه السلام، في نهج البلاغة، في خطابها، على الحجاج اللغوي؛ بوصفه ظاهرة لغوية نجدها في كل قول وفي كل خطاب بحسب ديكره. وهذا ما كشف لنا عن بعض الآليات اللغوية الحجاجية الكامنة في نصوص المدونة. من ذلك الاعتناء بحروف الربط وحسن اختيارها ومواقع ورودها في الملفوظ من أجل توجيه الكلام الوجهة الصحيحة التي يرومها المتكلم منذ البداية، وهذا ما يعرف في الدراسات الحجاجية بـ (الروابط الحجاجية) الذي كان وجودها ضمن الخطاب لا يهدف إلى ربط سياق الكلام من أجل إيضاح عملية إخبار المتلقي وتقديم المعلومات، بل استعان بها الإمام عليه السلام للتأثير والإقناع وإيصال المقاصد الحجاجية التي يُريدها.

لذلك أعطى الإمام هذه الأدوات اللغوية دوراً كبيراً في تأدية المعنى لتنحصر وظيفتها الحجاجية داخل اللغة مما يمنح الخطاب انطلاقة قوية ومؤثرة وتحقيق البعد الإقناعي عبر استمالة المتلقي وتوجيهه نحو الغاية التي يريدها المتكلم، وهذا ما جعلها عناصر لغوية تلعب دوراً أساسياً في اتساق النص وانسجامه وربط أجزائه، شكلاً ومضموناً، من أجل تحقيق الوظيفة التوجيهية الحجاجية للملفوظات، وهذا ما دأبت عليه المدونة في جميع الرسائل.



... Abstract ...

The epistle repertoire of Imam Ali Ibin Abitalib hinges, in The Road of Eloquence, upon the linguistic argumentation regarded as a linguistic phenomenon available in any speech and document as Ducrot believes; such manifests the argumentative linguistic devices in the repertoire texts; there is a heed to the conjunctions, its selection and their positions in utterances so as to turn the prow of the speech to then proper destination the addresser desires ant the very outset. Such is known as argumentative conjunctions that are of essentiality to make the speech acts consistent, elucidate the conveying process to the addressee and offer the information. Yet Imam Ali takes hold of it to influence and convey the argumentative intents he means, so Imam gives great precedence to these linguistic devices to transpire the content to delimit its argumentative function in the language and such grants the speech initiative and influential inauguration and gain the argumentative scope through stimulating the addressee and guiding him to the intent he desires.

... تمهيد ...

ارتبط مفهوم الروابط والعوامل في الدراسات السابقة بالمباحث والدراسات النحوية والدلالية من دون النظر إلى وظيفتها الحجاجية والتداولية، إذ عدّ بعض الدارسين «أن دورها لا يتجاوز الربط بين الجمل والقضايا، أما بعدها الحجاجي والتداولي فقد برز مع ديكرو في إطار صياغته للتداولية المدججة، وهي النظرية التداولية التي تشكل جزءاً من النظرية الدلالية»⁽¹⁾، إذ لم يغفل ديكرو وزميله في أثناء صياغتهما لـ (النظرية الحجاجية في اللغة)، هذا الجانب المهم الذي يتمركز في أبنية اللغة بوصفها ظاهرة لغوية مهمة جداً تتدخل بطريقة مباشرة في توجيه الحجاج من خلال إحداث الانسجام داخل الخطاب والدفع باتجاه تحقيق البعد الإقناعي عبر استمالة المتلقي وتوجيهه نحو الغاية التي يريدها المتكلم، أي أنها عناصر لغوية تلعب دوراً أساسياً في اتساق النص وانسجامه وربط أجزائه شكلاً ومضموناً من أجل تحقيق الوظيفة التوجيهية الحجاجية للملفوظات.

وبحسب تصور ديكرو فقد أشار شكري المبخوت إلى تنوع أشكال الربط

الحجاجي بقوله: «إذا كانت الوجهة الحجاجية محددة بالبنية اللغوية، فإنها تبرز في مكونات ومستويات مختلفة من هذه البنية، فبعض هذه المكونات يتعلق بمجموع الجملة، أي هو عامل حجاجي في عبارة ديكرو، فيقيدها بعد أن يتم الإسناد فيها، ومن هذا النوع نجد النفي، والاستثناء المفرغ، والشرط والأجزاء وما إلى ذلك مما يغيّر قوة الجملة دون محتواها الخبري، ونجد مكونات أخرى ذات خصائص معجمية محددة تؤثر في التعليق النحوي وتوزع في مواضع متنوعة من الجملة، ومن هذه

الوحدات المعجمية حروف الاستئناف بمختلف معانيها، والأسوار (بعض، كل، جميع)، وما اتصل بوظائف نحوية مخصوصة كحروف التقليل، أو ما تمخض لوظيفة من الوظائف مثل (قط) أو (أبدا)»^(٢).

ومن هنا ميّز أبو بكر العزاوي بين الروابط الحجاجية والعوامل الحجاجية «فالروابط الحجاجية تربط بين قولين أو بين حجتين، على الأصح، (أو أكثر) وتسد لكل قول دوراً محدداً داخل الإستراتيجية الحجاجية العامة»^(٣). وفصل العزاوي القول في طبيعة هذه الروابط وصنفها إلى أنماط هي^(٤):

- الروابط المدرجة للحجج (حتى، بل، لكن، مع ذلك، لأن...).
- الروابط المدرجة للنتائج (إذن، لهذا، بالتالي...).
- الروابط التي تدرج حججاً قوية (حتى، بل، لكن، لاسيما...).
- روابط التعارض الحجاجي (بل، لكن، مع ذلك...).
- روابط التساوق الحجاجي (حتى، لاسيما).

أما العوامل الحجاجية «فهي لا تربط بين متغيرات حجاجية، أي بين حجة ونتيجة أو بين مجموعة حجج، ولكنها تقوم بحصر وتقييد الإمكانيات الحجاجية التي تكون لقول ما، وتضم مقولة العوامل أدوات من قبيل: ربما، تقريبا، كاد، قليلاً، كثيراً، ما... إلأ، وجل أدوات القصر»^(٥).

ولإيضاح ما سبق يطرح المبخوت المثال الآتي لبيان الوظيفة الحجاجية للرباط، إذ يقول:

١. لن نفتقر فثمن التذكرة ثلاثون ديناراً.
٢. سنفتقر فثمن التذكرة ثلاثون ديناراً.

وإذا ما أدخلنا وسائل الربط الحجاجي إلى هذين المثالين فإننا سنجد:

١. لن نفتقر فما ثمن التذكرة إلا ثلاثون ديناراً.

٢. سنفتقر فما ثمن التذكرة إلا ثلاثون ديناراً.

نلاحظ أن الربط في المثال رقم (٤) غير سائغ، في حين أن الربط في المثال رقم (٣) حسن جميل؛ وذلك راجع إلى دخول الحصر على الجملة ووجهها وجهة ايجابية، أي وجهة تدعم النتيجة (لن نفتقر)، وهذه الوجهة الايجابية موجودة في بنية (ما... إلا^(٦)). أما العامل الحجاجي، فللتدليل عليه نورد المثال الآتي^(٧):

• الساعة تشير إلى الثامنة.

• لا تشير الساعة إلا إلى الثامنة.

فعند إدخال أداة القصر (لا... إلا) على المثال الأول لم ينتج عن ذلك أي اختلاف بين القولين بخصوص القيمة الإخبارية أو المحتوى الإعلامي، ولكن الذي تأثر بهذا التعديل هو القيمة الحجاجية للقول، أي الإمكانيات الحجاجية التي يتيحها. ولو أخذنا المثال الآتي:

• الساعة تشير إلى الثامنة، أسرع.

• لا تشير الساعة إلا إلى الثامنة، أسرع.

نلاحظ أن القول الأول سليم ومقبول تماماً، أما القول الثاني فيبدو غريباً ويتطلب سياقاً خاصاً أكثر تعقيداً حتى يمكن تأويله، أي يتطلب مساراً تأويلياً مختلفاً. ولو نظرنا إلى القول (الساعة تشير إلى الثامنة) فنسجد أن له إمكانيات حجاجية كثيرة، فقد يخدم هذا القول نتائج من قبيل: الدعوة إلى الإسراع، التأخر والاستبطاء، هناك متسع من الوقت، موعد الإخبار... أي أنه يخدم نتيجة من قبيل (أسرع) كما يخدم

النتيجة المضادة لها (لا تسرع)، ولكن عندما أدخلنا عليه العامل الحجاجي (لا... إلا) فإمكاناته الحججية تقلصت، وأصبح الاستنتاج العادي والممكن هو:

- لا تشير الساعة إلا إلى الثامنة، لا داعي للإسراع.

وبالعودة إلى الروابط الحججية نجد أنها من العناصر والمؤشرات اللغوية الفعالة في توجيه وتقوية الحجج الكامنة في بنية الأقوال اللغوية، إذ تسهم هذه الروابط اللغوية في انسجام الخطاب وتماسكه من خلال ربطها بين القيمة الحججية لقول ما، وبين النتيجة أي الربط بين قضيتين وترتيب أجزاء القول ومنحها القوة المطلوبة بوصف هذه القضايا حججاً في الخطاب. ويمكن التمثيل لهذه الروابط بالأدوات (لكن، بل، حتى، لأن، لام التعليل، كي، الواو، الفاء، ثم...) التي أسهمت إسهاماً فعالاً في تأطير الحجج بالخاصية الحججية اللغوية في مدونة رسائل الإمام علي عليه السلام، التي احتواها نهج البلاغة، الميدان الذي اتسع ويتسع لفروع المعرفة وعلومها، ولاسيما ما يتعلق بالفصاحة والبلاغة وعلم الكلام والمنطق والفلسفة، فكان نهج البلاغة خليقاً بأن يكون موضوعاً لمشاريع الشرح والبحث والتحليل والدراسة.

وانطلاقاً من ندرة الأبحاث والدراسات التطبيقية في قضايا الحجج، لا سيما البحث في آليات اشتغال هذا المنهج في تحليل الخطاب على مدونة نهج البلاغة وتحديد باب الرسائل والكتب، آثرنا أن نغوص في هذا البحر المتلاطم علناً نعثر على مكان من درره. فقد احتوت هذه الرسائل على مجموعة كبيرة من الروابط التي تميزت بدلالاتها وأثرها الواضح في إبراز القيمة الحججية لقول ما، وتوجيه دلالة المحاجة.

لذلك سوف نعمل على إعطاء صورة مركزية ووافية لأهم الروابط الحجاجية التي يتواتر ورودها في الرسائل والتمثيل لها بنماذج على وفق مبدأ الإفادة / الوجهة، معتمدين في تصنيف هذه الروابط على النحو الآتي:

- روابط التعارض الحجاجي.
- روابط التساوق الحجاجي.
- روابط التعليل الحجاجي.
- روابط العطف الحجاجي.

١) روابط التعارض الحجاجي

أ) الرابط الحجاجي (لكن)

وهو من الأدوات التي حددها النحويون العرب لنفي كلام واثبات غيره وهو «حرف استدراك، ومعنى الاستدراك أن تنسب حكماً لإسمها يخالف المحكوم عليه قبلها، كأنك لما أخبرت عن الأول بخبر خفت أن يتوهم من الثاني مثل ذلك فتداركت بخبره إن سلباً وإن إيجاباً... ولا تقع (لكن) إلا بين متنافيين بوجه ما»^(٨). وقد فصل الزمخشري ذلك في بيان أن (لكن) تتوسط بين كلامين متقاربين نفيًا وإيجابًا فيستدرك النفي بالإيجاب، والإيجاب بالنفي نحو: ما جاءني زيد لكن عمراً جاءني أو جاءني زيد لكن عمراً لم يجيء^(٩). ومن هذا المنطلق فإن هذه الأداة تقيم علاقة ربط، بين قولين متناقضين أو متنافيين، هو من الناحية الحجاجية ربط حجاجي تداولي بين المعطى والنتيجة. ويشير الوصف الحجاجي الذي يقدمه أصحاب النظرية الحجاجية للأداة (لكن) إلى: أن التلفظ بأقوال من نمط (أ لكن ب) يستلزم أمرين اثنين:

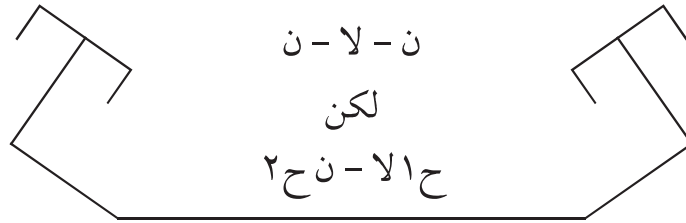
١. إن المتكلم يقدم (أ) و (ب) بوصفها حجتين، الحجة الأولى موجهة نحو نتيجة معينة (ن)، والحجة الثانية موجهة نحو النتيجة المضادة لها أي (لا - ن).
٢. إنَّ المتكلم يقدم الحجة الثانية بوصفها الحجة الأقوى، وبأنها توجّه القول أو الخطاب برمته^(١٠).

من هذا الوصف نجد أنَّ وظيفة (لكن) - ومثلها (بل) - تعمل على قلب الفرضية بين ما يتقدم الرابط وما يتبعه، فما يسبق الرابط (لكن) يتضمن حجة (أ)، (ظاهرة) تخدم نتيجة (ضمنية) متوقعة (ن)، وما بعد الرابط يتضمن حجة (ب)، (ظاهرة) تخدم نتيجة (ضمنية) مضادة (لا- ن) للنتيجة السابقة (ن)، وهنا يكون دور الرابط الحجاجي (لكن) في الربط بين القضيتين المتنافيتين من جانب، ومنح الحجة الثانية التي تأتي بعده بالقوة اللازمة التي تجعلها، بدون شك، أقوى من الحجة الأولى التي سبقت الرابط. ونتيجة لذلك فقد عمل الرابط على توجيه القول بمجمله نحو النتيجة المضادة (لا- ن).

وميّز (ديكرو) بين الاستعمالين الحجاجي والابطالي للأداة (لكن)^(١١)، إذ لا بد من الإشارة إلى أنَّ هذه الأداة بنوعها المخففة والمثقلة، الحجاجية منها والابطالية تعبر دائماً عن معنى التعارض والتنافي بين ما يسبقها وما يأتي بعدها، ولكن التسليم بوجود التعارض في الاستعمال الابطالي لـ (لكن) لا يعني أنَّه تعارض حجاجي إذ إنَّ هناك فرقاً بين (لكن) الحجاجية و (لكن) الابطالية فلو أخذنا مثلاً من قبيل: (ليست السيارة سوداء ولكن بيضاء).

فإننا نجد فيه تعارضاً ولكن ليس تعارضاً حجاجياً؛ بل هو تعارض إبطالي، ولكن لو أخذنا مثلاً آخر قوله عليه السلام إلى عثمان بن حنيف الأنصاري وهو عامله على البصرة وقد بلغه أنه دُعي إلى وليمة قوم من أهلها فمضى إليها: ((وَلَوْ سِئْتُ

لَا هَتَدَيْتُ الطَّرِيقَ إِلَى مُصَفَى هَذَا الْعَسَلِ وَلِبَابِ هَذَا الْقَمَحِ وَنَسَائِحِ هَذَا الْقَرْزِ وَلَكِنْ هَيْهَاتَ أَنْ يَغْلِبَنِي هَوَايَ وَيُقَوِّدَنِي جَشْعِي إِلَى تَحْيِيرِ الْأَطْعِمَةِ وَلَعَلَّ بِالْحِجَازِ أَوْ الْيَمَامَةِ مَنْ لَا طَمَعَ لَهُ فِي الْقُرْصِ وَلَا عَهْدَ لَهُ بِالشَّيْبِ أَوْ أَبِيتَ مِبْطَانًا وَحَوْلِي بُطُونٌ غَرَّتِي وَأَكْبَادٌ حَرَّتِي^(١٢). فسوف نلاحظ أن الرابط الحجاجي (لكن) قد عمل تعارضاً حجاجياً بين ما تقدمه وما تأخر عنه، فالقسم الأول الذي سبق الرابط قد تضمن حجة تخدم نتيجة ضمنية من قبيل (الإمام عليه السلام قادر على الغنى وترف العيش) أو (قدرة الإمام عليه السلام على التنعم بلذائذ الدنيا) أما القسم الثاني، الذي جاء بعد الرابط فقد تضمن حجة تخدم نتيجة مضادة للنتيجة السابقة (لا - ن) أي تخدم نتيجة من نمط (الإمام عليه السلام يؤثر الزهد ومواساة الفقراء) وبما أن الغاية التي أراد الإمام إيضاها تكمن في القسم الثاني من كلامه فإن الحجة الثانية أقوى من الحجة الأولى فهي ستوجه القول برمته نحو تبني النتيجة الضمنية المضادة (لا - ن). ويمكن توضيح هذا الأمر من خلال الترسيم البيانية الآتية:



وربما يعترض معترض بالقول: إن الاستدراك في (لكن) يقتضي وقوعها بين متنافيين بوجه ما فلا يجوز وقوعها بين متوافقين، فنقول: إن قول الإمام عليه السلام واقع في سياق (لو) التي تدل على امتناع الشيء لامتناع غيره فدلَّ على أن المشيئة ممتنعة في المعنى فلما قيل: «ولكن هيهات أن يغلبني هواي...» علم إثبات ما فهم إثباته وهو سبب (الزهد ومواساة الفقراء) الذي يقتضي نفي المشيئة فيصبح المعنى «ولكنني لم

أشأ اهتداء الطريق إلى مصفى العسل...». وبذلك يكون ما قبل (لكن) منفيًا، وما أحدثه الرابط إنما هو الاستدراك وهو رفع ما يتوهم ثبوته.

ومثل ذلك قوله عليه السلام في إسلام معاوية وعمرو بن العاص: ((فَوَ الَّذِي فَلَقَ الْحَبَّةَ وَبَرَأَ النَّسْمَةَ مَا أَسْلَمُوا وَلَكِنْ اسْتَسَلَّمُوا وَأَسْرُوا الْكُفْرَ فَلَمَّا وَجَدُوا أَعْوَانًا عَلَيْهِ أَظْهَرُوهُ)). (١٣)

وهنا لابد من التأكيد أن الاستدراك، وهو ما ذهب إليه عباس حسن «إبعاد معنى فرعي يخطر على البال عند فهم المعنى الأصلي لكلام مسموع أو مكتوب» (١٤)، ولذلك نجد أن الاستدراك لا يتقيد عند حدود النص بحيث يقوم بإبعاد معنى فرعي يخطر على البال عند فهم المعنى الأصلي الواقع قبل الرابط، بل هو دفع ونفي لمعنى قائم في الواقع يعتقد المخاطب أو يتردد في قبوله فيستدعيه ويستحضره صاحب الخطاب لكي يتم تفنيده والاعتراض عليه بواسطة الرابط (لكن).

فالحجة الأولى في قول الإمام عليه السلام (ما أسلموا) قد اقترنت بالنفي وتؤكد النفي بالقسم الذي يسبقها وهي حجة لا تكفي لحصول الاقتناع، لأنها خلاف ما يتوقعه المتلقي ظاهراً، ثم جاء الرابط لرفع التردد والتوهم لدى المتلقي في قبول أطروحة عدم صحة إسلام معاوية وعمرو بن العاص من خلال ما تضمنته الحجة الثانية من قوة تفوق الحجة الأولى ومؤدى هذه القوة هو الرابط (لكن) الذي أفاد الاستدراك لبيان حقيقة إسلام هؤلاء، فقد عمل هذا الاستدراك على الفصل بين المفاهيم بين (الظاهر/ الحقيقي)، أي بين (أسلموا / استسلموا)، فإسلام هؤلاء كان في حقيقته وجوهه استسلاماً، خوفاً من السيف وحقناً لدمائهم وانتهازاً للفرصة ولم يتعد إسلامهم حناجرهم فقد أظهروا الإسلام وأضمر الكفر وهذا عين النفاق فلما تمكنوا من إظهار ما في أنفسهم ووجدوا على ذلك أعواناً أظهروا كفرهم.

وهذا دليل بين على جعل محاربتهم للإمام عليه السلام كفراً. فالرابط هنا قد ربط بين حجتين فالحجة الأولى (ما أسلموا) تخدم نتيجة ضمنية من قبيل (إنهم كفار) ثم جاء الرابط (لكن) ليرفع ويدفع هذا التوهم أو هذا التردد لدى المتلقي بواسطة الاستدراك الذي لا يعني إبطال الحجة الأولى وإنما هو إعادة تصحيح ما قد توهم به المتلقي أو تردد في قبوله وهذا ما تشير إليه الحجة الثانية التي جاءت بعد الرابط (استسلموا وأسرُوا الكفر) التي استلزمت نتيجة ضمنية من قبيل (أظهروا الإسلام وأخفوا الكفر) أو (النفاق) أو (الخوف من السيف وحقن دمائهم) أو (انتهاز الفرصة).

وهنا يثبت أن الحجة الثانية أقوى من الحجة الأولى في بيان حقيقة إسلامهم زمن الرسول عليه السلام وهو كونهم (منافقين) ثم جاء الرابطان (الواو، الفاء) للربط بين قضيتين أو حجتين غير متباعدتين ليقررا الربط بين الحجج التي جاءت بعد (لكن) (استسلموا وأسرُوا الكفر فلما وجدوا أعوانا عليه أظهروه) وهنا تكون الحجة بعد الرابط (الفاء) قد أفادت ودعمت النتيجة المتعلقة (بكفر هؤلاء)، وهنا تكون وظيفة (لكن) ليس الاستدراك فقط وإنما التوكيد، أي توكيد الحجة التي جاءت بعد القسم. أما الاستدراك هنا فقد جاء لبيان حال إسلامهم أول الأمر ومن هنا نجد أن (لكن) قد أتت بحجة تسير في نفس اتجاه الحجة الأولى لخدمة نتيجة واحدة (ما أسلموا) إلا أن ترتيب هذه الحجج له دور في الكشف عن القيم التي استند إليها المتكلم، وهذا الفهم للمعنى الذي تؤديه (لكن) قد أهمله اللسانيون فقلت دراستهم له^(١٥)، فنلاحظ في المثال أن (لكن) تجلب حجة إضافية لصالح النتيجة (ن)، أي أن (النفاق) هي حجة تسير في اتجاه النتيجة المتقدمة نفسها ولها الوزن الأقوى في دعم النتيجة؛ لأن ترتيب الحجج له دور في فهم المعنى وما يدعم هذه النتيجة التي توصلنا إليها هو حديث النبي محمد عليه السلام: ((إني لا أخاف على أمتي مؤمناً ولا مشركاً



أما المؤمن فيمنعه الله بإيمانه وأما المشرك فيقمعه الله بشركه لكنني أخاف عليكم كل منافق الجنان عالم اللسان يقول ما تعرفون ويفعل ما تنكرون))^(١٦).

وهناك نكتة غاية في الإثقان والدقة التفت إليها الإمام عليه السلام متعلقة بالاستلزام الاقتضائي لعبارة (ما أسلموا) الذي يدفع باتجاه تقوية النتيجة النهائية التي يطمح إليها النص، بل تقوية القول برمته فالنص يشير إلى أنهم (ما أسلموا) ولم يقل (ما آمنوا)؛ لأنَّ المحمول اللفظي لكل واحد منهما يختلف عن الآخر فإيراد عبارة (ما أسلموا) يمكننا من استنتاج عبارة مضمرة ولكنها تبرز بإلحاح في الملفوظ مهما كانت وضعية التلفظ.

فمفهوم الإسلام يختلف عن مفهوم الإيـان إستناداً إلى قوله تعالى ﴿قَالَتِ الْأَعْرَابُ آمَنَّا قُل لَّمْ تُؤْمِنُوا وَلَكِن قُولُوا أَسْلَمْنَا وَلَمَّا يَدْخُلِ الْإِيْمَانُ فِي قُلُوبِكُمْ﴾^(١٧)، فهناك فرق بينهما فالإيـان معنى قائم بالقلب من قبيل الاعتقاد، والإسلام أمر قائم باللسان والجوارح فإنه الاستسلام والخضوع لساناً بالشهادة على التوحيد والنبوة وعملاً بالمتابعة العملية ظاهراً سواء قارن الاعتقاد بحقية ما شهد عليه وعمل به أم لم يقارن.

وبظاهر الشهادتين تحقن الدماء وعليه تجري المناكح والمواريث^(١٨). فالإسلام الحقيقي الصادق منعقد على هذين الركنين وهما صدق العمل وصدق المعتقد وهو الأمر الذي نفاه الإمام عليه السلام عن معاوية ومن والاه إذ أن استسلامهم اقتضى عدم إسلامهم وإسراهم للكفر اقتضى عدم إيمانهم، أي أن مفهوم الإسلام الحقيقي (الظاهري والباطني) لم يتحقق بسبب إسراهم للكفر وهو ما يترك نتيجة أولى هي إثبات (نفاق) هؤلاء، ثم يأتي معطى آخر يعزز النتيجة ويدعمها هو إثبات (كفرهم) الذي يخرجهم من الملة الإسلامية وهو المجاهرة بالكفر (... وأسروا

الكفر فلما وجدوا أعواناً عليه أظهروه)، وفي خضم هذه الاستدلالات الحجاجية التي أتاحتها عناصر الربط الحجاجي ينبغي الإشارة إلى معطين مهمين، الأول: إنَّ التراتبية الحجاجية والتدرجية التي منحها الرابط (الواو) إلى الحجج قد أثبتت قوة النتيجة (ما أسلموا / الكفر) ثم جاء الرابط (الفاء) لإثبات قوة الحجة التي تلتها بالمقارنة مع الحجة التي سبقته في دعم النتيجة المتقدمة. أما الاستدراك فكان لبيان حقيقة إسلامهم في بادئ الأمر (النفاق) المقرون بالخوف، وهناك فرق بين من يدخل الإسلام كرهاً ومن يدخله طوعاً. وبذلك نقرر مبدئاً حجاجياً من قبيل (ما بُني على باطل فهو باطل) أي من لم يصح إسلامه - ظاهراً / الاستسلام - لم يصح إيمانه بمقتضيات الإسلام وشروطه. أما المعطى الثاني: فهو أن تجاهر المنافق بكفره ينفي عنه صفة (النفاق) ويثبت له صفة (الكفر) فالتجاهر بالكفر هو تحصيل حاصل لعدم إسلامه والعكس غير صحيح فغير المسلم ليس بالضرورة أن يتجاهر بالكفر ومعاداة الإسلام.

وهنا نستخلص نتيجة ضمنية أقوى من التيجتين السابقتين (النفاق والكفر) هي أن الكافر المتجاهر بالكفر (معاداة الإسلام) أشد من الكافر غير المعادي للإسلام الذي يؤمن بتجاور وتجاوز الديانات، وهذا من شأنه أن يُثبت لنا أن معاوية - مع عدم صحة إسلامه ظاهراً وباطناً - قد جاهر بالكفر وانبرى قولاً وفعلاً لحرب إمام زمانه وخليفته الشرعي فضلاً عن عدم إقراره بالولاية التكوينية والتشريعية لأمر المؤمنين ﷺ وتنصيب الرسول ﷺ له ولياً للمسلمين وخليفة من بعده بالإضافة إلى عدم حقن معاوية لدماء المسلمين، ومصداق ذلك قول الرسول ﷺ: ((المسلم من سلم الناس من يده ولسانه))^(١٩). وبذلك يكون معاوية كافراً ناصبياً، قد نصب العدا إلى الإسلام. ولتوضيح ما ذهبنا إليه نضع هذه المعطيات في إطار استدلالات حجاجية نوردها على النحو الآتي:

الاستدلال الأول:

- المقدمة الكبرى: من أظهر الإسلام وأضمر الكفر فهو منافق.
- المقدمة الصغرى: معاوية استسلم وأسر الكفر.
- النتيجة: معاوية منافق.

الاستدلال الثاني:

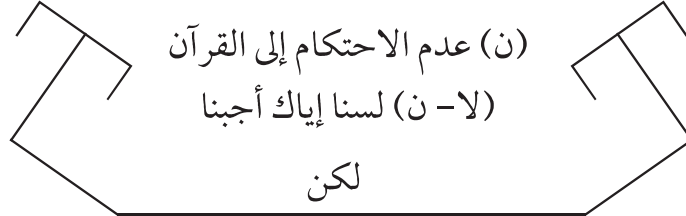
- المقدمة الكبرى: المسلم من سلم الناس من يده ولسانه.
- المقدمة الصغرى: معاوية أظهر العدا والحرب لإمام زمانه وخليفته الشرعي علي بن أبي طالب عليه السلام.
- النتيجة: معاوية كافر.

الاستدلال الثالث:

- المقدمة الكبرى: من أظهر الحرب على الإسلام من الكفار فهو ناصبي.
- المقدمة الصغرى: معاوية أظهر العدا والحرب على إمام زمانه وخليفته الشرعي علي بن أبي طالب عليه السلام.
- النتيجة: معاوية ناصبي.

وفي مثال آخر يقول أمير المؤمنين عليه السلام في كتاب بعثه إلى معاوية بن أبي سفيان: ((وَقَدْ دَعَوْتَنَا إِلَى حُكْمِ الْقُرْآنِ وَلَسْتَ مِنْ أَهْلِهِ وَلَسْنَا إِيَّاكَ أَجَبْنَا وَلَكِنَّا أَجَبْنَا الْقُرْآنَ فِي حُكْمِهِ وَالسَّلَامِ))^(٢٠)، فقد وردت (لكن) مقرونة بالواو بعد النفي بـ (ليس) وقد جاءت (لكن) في أحسن موقع لها حيث توسطت بين النفي والإثبات وقد تحقق الاستدراك هنا بأن نسب لما بعدها (أجبننا القرآن في حكمه) حكماً مخالفاً ومضاداً

لحكم ما قبلها (لسنا إياك اجبنا) وهو المعنى المشهور للاستدراك الذي يقتضي أن يكون ما قبلها إما مناقضاً أو مضاداً أو مخالفاً لما بعدها^(٢١).



ح ١ لا- ن ح ٢ لسنا إياك اجبنا لسنا إياك
أجبنا أجبنا القرآن إلى حكمه

وهنا يتبين أن الرابط (لكن) الحجاجي قد توسط بين حجتين، فالقسم الأول الذي يسبق الرابط قد تضمن حجة (لسنا إياك اجبنا) تخدم نتيجة ضمنية من قبيل (عدم الاحتكام إلى القرآن).

والقسم الثاني بعد الرابط (أجبنا القرآن إلى حكمه) يتضمن حجة تخدم النتيجة المضادة للنتيجة السابقة: (لا-ن) أي (لسنا إياك أجبنا)، وبما أن الحجة الثانية أقوى من الحجة الأولى فإنها ستوجه القول بمجمله نحو النتيجة (لا-ن). فقد أثبت الإمام عليه السلام أنه قد نزل على حكم القرآن وأجابه في حكمه وهذا ديدنه عليه السلام فقد أكد هذا الأمر في مناسبات كثيرة منها قوله: ((والله ما حكمت مخلوقاً وإنما حكمت القرآن))، ومعنى (مخلوقاً) بشراً لا محدثاً^(٢٢)، وهنا نجد أن الإمام عليه السلام قد أحدث فصلاً في المفاهيم أي بين الواقع / الحقيقة أو الظاهر / الجوهر، فالنفي هنا وما أفاده الرابط (لكن) قد أفاد في رفع ما يتوهم ثبوته من كون معاوية بن أبي سفيان قد أنزل علي بن أبي طالب عليه السلام عند حكم القرآن وبمقتضى ذلك يكون الإمام علي عليه السلام أمام خيارين إما أن يقبل ويدعن لدعوة معاوية ويكون الإمام عليه السلام قد نزل وقبل شروط



معاوية وبذلك تُقام الحجة على أمير المؤمنين عليه السلام أو أن يرفض الدعوة فيكون الإمام عليه السلام قد خالف العقيدة الإسلامية، وهو أمر يرفضه الإمام عليه السلام؛ لأن طبيعة الخلاف بينه وبين معاوية قائمة على تأويل القرآن، ومصادق ذلك مضمون الحديث الشريف للنبي صلى الله عليه وآله: ((يا علي إنك لمقاتل على تأويل القرآن كما قاتلت على تنزيله))^(٢٣)، فالإمام عليه السلام قد التفت إلى هذه الخديعة وهذا اللبس المتعمد الذي يُراد منه تأليب الرأي العام على نقض بيعة الإمام عليه السلام ووضع في موقف محرج، إذ فند هذه المغالطة ورفع ما يتوهم ثبوته بواسطة أسلوب النفي والاستدراك فقد تمكن من تقوية الحكم بمؤكد مناقض/ داحض لزعم معاوية وهو الرابط (لكن) التي أفادت الاستدراك والتوكيد فمن وظائف (لكن) - كما قدمنا - هو الاستدراك والتوكيد وهو ما ذهب إليه القرطبي حينما ذكر أنها حرف تأكيد واستدراك ولا بد فيه من نفي واثبات فإذا كان قبله نفي كان بعده إيجاب، وإن كان قبله إيجاب كان بعده نفي^(٢٤)، ولذلك نجد أن الرابط قد قيّد قاعدة الاستدلال وقلب النتيجة المنتظرة من قبيل (عدم الاحتكام إلى القرآن) مما أدى إلى دحض العلاقة بين المعطاة (وقد دعوتنا إلى حكم القرآن) والنتيجة الضمنية السابقة، فتفكيك المعطاة تم بواسطة الرابط (لكن) فهي مشتملة على قضيتين هما (دعوة معاوية) و (تحكيم القرآن) ليتم على أساس ذلك إبطال دعوة معاوية (لسنا إياك أجبنا) وهي نتيجة لحجة (لست من أهله)، أي من أهل القرآن، هذا من جانب، ومن جانب آخر الموافقة واثبات وإجابة (حكم القرآن) أي (أجبنا القرآن إلى حكمه).

ب) الرابط الحجاجي (بل)

ذكر الرماني في شأن هذه الأداة: «هي من الحروف الهوامل ومعناها الإضراب عن الأول والإيجاب للثاني»^(٢٥)، ولذا فهي من أدوات الربط التي تستعمل للإبطال

والحجاج مثلها مثل (لكن)، ولهذا الرابط حالان: الأول: أن يقع بعده مفرد. الثاني: أن يقع بعده جملة. فإن وقع بعده مفرد فله حالان:

(أ) إن تقدمه أمر أو إيجاب نحو: (اضرب زيدا بل عمراً) و (قام زيد بل عمرو) فإنه يجعل ما قبله كالمسكوت عنه، ولا يحكم عليه بشيء ويثبت الحكم لما بعده.

(ب) وإن تقدمه نفي أو نهي نحو: (ما قام زيد بل عمرو) و (ولا تضرب زيدا بل عمراً) فإنه يكون لتقرير حكم الأول وجعل ضده لما بعده أي إثبات الثاني ونفي الأول.

أما إذا وقع بعد (بل) جملة، فيكون معنى الإضراب:

(أ) إما الإبطال نحو: ﴿أَمْ يَقُولُونَ بِهِ جِنَّةٌ * بَلْ جَاءَهُم بِالْحَقِّ وَأَكْثَرُهُم لِلْحَقِّ كَارِهُونَ﴾ (٢٦).

(ب) وإما الانتقال من غرض إلى غرض (٢٧) نحو قوله تعالى: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَنْ تَزَكَّى * وَذَكَرَ اسْمَ رَبِّهِ فَصَلَّى * بَلْ تُؤَثِّرُونَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا﴾ (٢٨).

ومما تقدم يتضح أن (بل) تعمل عمل (لكن) في المنحى الحجاجي الذي يصفها بالاستدراك والتوكيد والقصر والإضراب والإبطال فضلاً عن وظيفتها في إفادة معنى التساوق.

ومن أمثلة ورودها في رسائل الإمام عليه السلام قوله: ((وَكَانَ طَلْحَةَ وَالزُّبَيْرُ أَهْوَنُ سَيْرِهِمَا فِيهِ الْوَجِيفُ وَأَرْفَقُ حَدَائِهِمَا الْعَنِيفُ وَكَانَ مِنْ عَائِشَةَ فِيهِ فَلْتَةٌ غَضَبٌ فَأُتِيحَ لَهُ قَوْمٌ فَتَقَلُّوهُ وَبَايَعَنِي النَّاسُ غَيْرَ مُسْتَكْرَهِينَ وَلَا مُجْبَرِينَ بَلْ طَائِعِينَ مُخَيَّرِينَ)) (١٩).

إن (بل) الواردة في المثال هي من النمط الحجاجي الذي أفاد الاعتراض فقد توسطت بين حجتين، فما تقدمها كان منفيًا في حين جاءت الحجة التي تلتها مثبتة



وبذلك يكون الرابط قد أقام علاقة حجاجية بين نفي احتمال حصول (الإكراه والجبر) من الإمام عليه السلام على نكث البيعة وبين إثبات حقيقة بيعتهم بأنها بيعة تامة وصحيحة تمت بطوعهم واختيارهم وإرادتهم.

وفي هذا الحديث إشارة واضحة إلى طلحة والزبير اللذين نكثا بيعتهما لأمر المؤمنين عليه السلام وألبا الناس عليه في واقعة الجمل، ولعل في الاستدراك الذي أتى به الإمام عليه السلام ما يفيد بأن نكث البيعة سببه ليس عدم صحة شروط البيعة أو عدم إجماع الناس عليها أو عدم صحة اعتقادهم بخلافة أمير المؤمنين عليه السلام أو إن الإمام عليه السلام قد تسلط عليهم وأخذ البيعة منهم قسراً؛ وإنما نكثوها بسبب سياسة الإمام عليه السلام في إدارة الأمة الإسلامية التي لا تروق لهم، بل هددت كيانهم، ومنها قرار المساواة الذي تبناه الإمام عليه السلام فلم يجعل لهما ولغيرهما ميزة على سواهم فلا ينالان إلا ما ينال المسكين والفقير بعباء مساو، فقد بعث الإمام عليه السلام إلى طلحة والزبير وقال عليه السلام لهما: نشدتكما الله هل جئتماي طائعين للبيعة ودعوتماي إليها وأنا كاره لها؟ قالوا: نعم. قال عليه السلام: غير مجبورين ولا مقهورين فأسلمتما لي بيعتكما وأعطيتماي عهدكما؟ قالوا: نعم. قال عليه السلام: فما دعاكم بعد هذا إلى ما أرى؟ قالوا: أعطيناك بيعتنا على أن لا تقضي الأمور ولا تقطعها من دوننا وأن تستشيرنا في كل أمر ولا تستبد بذلك علينا ولنا من الفضل على غيرنا ما قد علمت، فرأيناك قسّمت القسم وقطعت الأمر وقضيت بالحكم بغير مشاورتنا ولم تعلمنا. فقال عليه السلام: لقد نقمتما يسيراً وأرجأتما كثيراً فاستغفرا الله يغفر لكما. ألا تخبراني أدفعتكما عن حق واجب لكما عليّ فظلمتكما إياه؟ قالوا: معاذ الله. قال عليه السلام: فهل استأثرت من هذا المال لنفسي بشيء؟ قالوا: معاذ الله. قال عليه السلام: أوقع حكم في حق لأحد المسلمين فجهلته أو ضعفت عنه؟ قالوا: معاذ الله. قال عليه السلام: فما الذي كرهتما من أمري حتى رأيتما خلافي؟ قالوا: نعم، خلافاً لعمر بن الخطاب في القسم كحق غيرنا وسوّيت بيننا وبين من لا

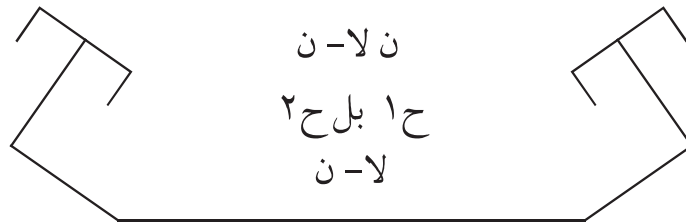
بماثلنا فيما أفاء الله بأسيافنا ورماحنا وقد أوجفنا عليه بخيلنا ممن لا يرى الإسلام إلا كرها عليه. فقال عليه السلام: أما ما ذكرتما إني أحكم بغير مشورتكما فوالله ما كان لي في الولاية رغبة ولكنكم دعوتوني إليها فخفت أن أردكم فتختلف الأمة فلما أفضت إلي نظرت في كتاب الله وسنة رسوله. وأما القسم والأسوة فقد وجدت أنا وأنتما رسول الله صلى الله عليه وسلم يحكم بذلك وكتاب الله ناطق به. وأما قولكما: جعلت فيثنا وما أفاءته سيوفنا ورماحنا سواء بيننا وبين غيرنا. فقد بيا سبق إلى الإسلام قوم نصره بسيوفهم ورماحهم فلم يفضلهم رسول الله صلى الله عليه وسلم في القسم ((ولا آثرهم بالسبق والله سبحانه موف السابق والمجاهد يوم القيامة))^(٣٠).

وقد آثرنا إيراد هذه الرواية على طولها لبيان مستوى الدحض والتفنيد لمن يزعم أو يتوهم أن بيعتهما لم تتم أو أن الإمام عليه السلام تنصل عن بعض ما التزم به أمام الناس فلما استقرت عنده الخلافة أظهر خلاف ذلك وهنا يأتي الاستدراك بـ (بل) لتقوية الحجة التي أتت بعده لتخدم النتيجة المضادة (لا-ن) التي مؤداها: (البيعة صحيحة وتامة)؛ لأن الناس لم يكرهوا عليها ولم يجبروا وبذلك تتقرر حقيقة يُدلي بها الإمام عليه السلام في بيان حال المبايعين إذ يقول في كتابه إلى معاوية بن أبي سفيان: ((لأنها بيعة واحدة لا يُثنى فيها النظر ولا يُستأنف فيها الخيار الخارج منها طاعن والمروى فيها مدهن))^(٣١)، أي أن عقد البيعة لا سبيل إلى حله فلا يعاود ولا يراجع فليس بعد عقدها خيار لمن عقدها ولا لغيرهم؛ لأنها تلزم غير العاقدين كما تلزم العاقدين فيسقط الخيار فيها، فالذي يخرج منها يكون طاعناً على المسلمين؛ لأنهم أجمعوا على أن الاختيار طريق الأمة والذي يتردد ويبطئ هل يقبلها أو لا فهو مدهن أي: منافق. وهذا ما أكده الإمام عليه السلام من أن هذه البيعة قد تمت بإجماع المسلمين واستوفت شروطها التي (شرعها وتعارف عليها القوم في خلافة أبي بكر وعمر وعثمان) وهو ما أشار إليه أمير المؤمنين عليه السلام في كتابه إلى معاوية: ((إنه بايعني القوم



الَّذِينَ بَايَعُوا أَبَا بَكْرٍ وَعُمَرَ وَعُثْمَانَ عَلَى مَا بَايَعُوهُمْ عَلَيْهِ فَلَمْ يَكُنْ لِلشَّاهِدِ أَنْ يَخْتَارَ وَلَا لِلْغَائِبِ أَنْ يَرُدَّ^(٣٢)، أي أن الإمام عليه السلام قد ألزمهم بما ألزموا به أنفسهم. وهنا تكون النتيجة المضادة الضمنية قد وجهت القول برمته نحو إقامة الحجة والبيّنة على (الناكثين) وتقرير الموقف منهم.

وفي مثال آخر يقول الإمام عليه السلام: ((فَقُلْنَا تَعَالَوْا نَدَاوِ مَا لَا يُدْرِكُ الْيَوْمَ بِإِطْفَاءِ النَّائِرَةِ وَتَسْكِينِ الْعَامَّةِ حَتَّى يَشْتَدَّ الْأَمْرُ وَيَسْتَجْمَعَ فَنَقْوَى عَلَى وَضْعِ الْحَقِّ مَوَاضِعَهُ فَقَالُوا بَلْ نُدَاوِيهِ بِالْمُكَابَرَةِ))^(٣٣)، فالرابط هنا أقام علاقة حجاجية مركبة من علاقيتين حجاجيتين، علاقة بين الحجة الاولى التي ترد قبل الرابط الحجاجي (بل) وهي (تعالوا نداو ما لا يدرك اليوم بإطفاء النائرة وتسكين العامة) والتي تحيل على نتيجة ضمنية من نمط (الموافقة على إخماد الفتنة). وعلاقة حجاجية ثانية وهي التي ترد بعد الرابط (بل)، (نداويه بالمكابرة) فهي تحمل نتيجة ضمنية مضادة للنتيجة السابقة (أبوا إلا المعاندة والمغالبة والحرب)، فيكون القول حسب الرسم الحجاجي:



حيث (ح ١) و (ح ٢) يشيران إلى الحجتين و (ن) تشير إلى النتيجة التي تستخدمها الحجة الأولى و (لا-ن) تشير إلى النتيجة المضادة للنتيجة السابقة (ن) والرمز (—) يشير إلى العلاقة الحجاجية، فالرابط الحجاجي (بل) قد ربط بين الحجج والنتائج وأصبحت النتيجة الضمنية المضادة هي نتيجة القول برمته؛ لأنّ الحجة التي ترد بعد (بل) أقوى من الحجة التي ترد قبلها في إفادة المعنى الكلي وإقامة الحجة؛ لكون الإمام عليه السلام قد استمهلها في إقامة القصاص على قتلة عثمان حتى

يهدأ الناس؛ لأنَّ الثَّائرين على عثمان ما زالت لهم شوكة قوية في المدينة وهم يملكون المدينة في الحقيقة ولا يملكها أهلها ومن الحكمة تأخير هذا الأمر حتى تأتي بيعة الأقاليم وتقوى شوكة الخلافة.

وحينما لم ينزل الإمام عليه السلام عند طلبهما استأذناه بالخروج إلى العمرة ولم تكن غايتها العمرة وإنما الغدرة ونكث البيعة وتأليب الناس على الإمام عليه السلام والخروج لحربه في واقعة الجمل. وكما علمنا فيما مضى من البحث إنَّ نكث البيعة لم يكن بسبب تأني الإمام عليه السلام وتأجيل القصاص من قتلة عثمان فهي حجة تذرَّعوا بها من أجل غايات وأهداف أخرى، أشرنا إليها آنفاً، ولذلك كانت المعاندة والمكابرة ونصب العداء والحرب على أمير المؤمنين عليه السلام شعاراً رفعوه مدة خلافته

واحتيال أن يجنحوا إلى السلم وإخماد الفتنة قد نفاه الإمام عنهم وقد أكد هذا النفي بالحجة التي استدرك بها، ولو لم يأت بالاستدراك لبقيت الحجة الأولى تخضع وتؤول باحتمال جنوح هؤلاء نحو السلم وإخماد الفتنة أو إنهم، فعلاً، لم يخرجوا للحرب، ولكن حصول الاستدراك قد أفاد في تقرير الحكم الأول ونفي احتمال وتوهم حصول النتيجة (ن)، ومعلوم أنَّ الاستدراك يقتضي أن يقع بين متنافيين أو مضادين أو متناقضين وهو المشهور وبما أنَّ الجملة التي سبقت الرابط هي جملة أو قول مثبت فإنَّ ما بعد الرابط يقتضي أن يكون منفيًا أو مضاداً أو مخالفاً لما قبله وهو ما أفاده القول (فقالوا: بل نداويه بالمكابرة) وهو نفي ورفض للدعوة التي قدمها الإمام عليه السلام.



٢) روابط التساوق الحجاجي

الرابط الحجاجي (حتى)

يبرز الرابط الحجاجي (حتى) مؤشرا حجاجيا بارزا في رسائل الإمام عليه السلام، ويكتسب هذا الرابط أهميته من علاقته الواضحة والقوية مع المعنى الضمني والمضمر، إذ إن دورها لا يقتصر على إضافة معلومة جديدة إلى سياق الجملة كما لو نقول (جاء زيد) فتكون (حتى زيد جاء) إذا كان مجيء زيد غير متوقع، بل إن دور هذا الرابط يتمثل في إدراج حجة جديدة تردف الحجة التي تسبقها وتساوقها والحجتان تخدمان نتيجة واحدة لكن بدرجات متفاوتة من حيث القوة الحجاجية^(٣٤)، فتساوق الحجتان في ردف النتيجة بالطاقة الحجاجية الفاعلة، ولكن تبقى الحجة التي يأتي بها الرابط (حتى) هي أقوى من الحجة التي سبقتها أي أن يكون ما بعدها غاية لما قبلها ولذا أقر (ديكرو) بأن «الحجة المربوطة بواسطة هذا الرابط ينبغي أن تنتمي إلى فئة حجاجية واحدة، أي إنها تخدم نتيجة واحدة، والحجة التي ترد بعد هذا الرابط تكون هي الأقوى، لذلك فإن القول المشتمل على الأداة (حتى) لا يقبل الإبطال والتعارض الحجاجي»^(٣٥).

وقد توفرت في رسائل الإمام جملة واسعة من هذا النوع من الروابط الحجاجية، وسوف نشرع في بيان القوة الحجاجية التي يتيحها هذا الرابط من خلال بعض الأمثلة على سبيل التوضيح لا الحصر، فقد تستعمل (حتى) في دلالات متعددة في مقام واحد، فتستعمل للتعليل وللغاية معا كما في قول أمير المؤمنين عليه السلام: ((أَنْصِفِ اللَّهَ وَأَنْصِفِ النَّاسَ مِنْ نَفْسِكَ وَمِنْ خَاصَّةِ أَهْلِكَ وَمَنْ لَكَ فِيهِ هَوَى مِنْ رَعِيَّتِكَ

فَإِنَّكَ إِلَّا تَفْعَلْ تَظْلِمُ وَمَنْ ظَلَمَ عِبَادَ اللَّهِ كَانَ اللَّهُ خَصْمَهُ دُونَ عِبَادِهِ وَمَنْ خَاصَمَهُ اللَّهُ
أَدْحَضَ حُجَّتَهُ وَكَانَ لِلَّهِ حَرْبًا حَتَّى يَنْزِعَ أَوْ يَتُوبَ)) (٣٦).

فالرابط (حتى) بالرغم من تعدد الغايات الاستعمالية له في هذا المثال التي تبين لنا نتيجة لتعدد زوايا النظر والقراءة له فهو جاء من أجل تحقيق غايات حجاجية إقناعية، فمرة يقرأ من زاوية (سببية) أي أن ما قبله علّة وسبب وحجة لما بعده، فيكون مرادفاً لـ (كي) التعليلية فيكون الشاهد (ومن ظلم عباد الله كان الله خصمه دون عباد الله ومن خاصمه الله أدحض حجته وكان لله حرباً كي ينزع أو يتوب)، وهنا يمكن أن نعدّ ما قبله حجة وما بعده نتيجة.

فالإمام عليه السلام يقدم حجته لبيان أن الله يكون خصم الإنسان ويدحض حجته ويكون الله حرباً كي ينزع أو يتوب من ظلم الناس وهنا يظهر أن الإمام عليه السلام قد استعمل (أو) بين ينزع ويتوب بمعنى الإباحة؛ لأنّها لا تمنع الجمع بينهما.

فضلا عن ذلك فقد تستعمل (حتى) للغاية فترادف (إلى) فحكم ما بعدها يكون مخالفاً لحكم ما قبلها فيتقرر الحكم قبل (حتى) في إفادة الخصومة من الله ودحض الحجة فيما يأتي الحكم بعدها ليقرر التوبة وترك ظلم الناس، أي تكون الحجة التي بعدها غاية لما قبلها، وفي الوقت نفسه هما يخدمان نتيجة واحدة من قبيل (النهي عن ظلم الناس) وتبقى الحجة التي ترد بعد (حتى) هي الأقوى حجاجياً. ولذا نجد أن الرابط الحجاجي قد احتل التعليل والغاية وهو استعمال حجاجي في الحالتين معا. ومن صور استعمال (حتى) للتعليل والسببية قول الإمام عليه السلام إلى بعض عماله: ((فَاخْفِضْ لَهُمْ جَنَاحَكَ وَأَلِنْ لَهُمْ جَانِبَكَ وَأَبْسِطْ لَهُمْ وَجْهَكَ وَأَسْ بَيْنَهُمْ فِي اللَّحْظَةِ وَالنَّظَرَةِ حَتَّى لَا يَطْمَعَ الْعُظَمَاءُ فِي حَيْفِكَ لَهُمْ وَلَا يَيْئَسَ الضُّعَفَاءُ مِنْ عَدْلِكَ عَلَيْهِمْ)) (٣٧).



وهنا دلّت (حتى) على التعليل أي أنّ ما قبلها علّة لما بعدها وهي مرادفة لـ (كي) التعليلية فيمكن قراءة المثال التالي (واخفض للرعية جناحك... كي لا يطمع العطاء...) فالرابط الحجاجي (حتى) قد ربط بين مجموعة من الحجج:

- ح ١: اخفض للرعية جناحك.
- ح ٢: ألن لهم جانبك.
- ح ٣: ابسط لهم وجهك.
- ح ٤: آس بينهم في اللحظة والنظرة.
- الرابط الحجاجي: حتى
- النتيجة: لا يطمع العطاء في حيفك لهم ولا ييأس الضعفاء من عدلك عليهم.

فهذه العلل التي جاءت قبل (حتى) قد علّلت ما جاء بعد الرابط من نتيجة وهنا يحصل التساوق بين الحجج من أجل دعم النتيجة التي يتوجه إليها الخطاب. وقد يقرأ هذا المثال أيضا قراءة شرطية فالتكلم يُقدّم الحجة أو مجموعة الحجج بوصفها شرطاً لحصول النتيجة المطلوبة فيكون السياق من قبيل (متى ما خفضت للرعية جناحك... لا يطمع العطاء...)، فالعلاقة هنا علاقة شرطية أو ربما تكون العلاقة تفسيرية فإذا عوضنا (حتى) في هذا المثال برابط من روابط التعليل والتفسير فيكون تقدير الكلام (لا يطمع العطاء في حيفه؛ لأنه خفض للرعية جناحه).

ومهما تعددت القراءات التي تعالج هذا النص، فإنّ مفهوم العلاقة الحجاجية يبقى مفهوماً عاماً ومرناً يتحمل علاقات تعليلية وشرطية وتفسيرية تبريرية. ويبقى الاختلاف القائم بين هذه الصور مرتبطاً بالطريقة التي قدمت بها الحجة، أي السياق هو الذي يحدد أي المعاني هو المعنى المقصود.

ولو نظرنا في مثال آخر نجد أن الرابط الحجاجي (حتى) قد أفاد معنى الغاية في قول أمير المؤمنين عليه السلام: ((أَمَّا بَعْدُ فَصَلُّوا بِالنَّاسِ الظُّهَرَ حَتَّى تَفِيءَ الشَّمْسُ مِنْ مَرْبِضِ العَنْزِ))^(٣٨) يتضح من هذا النص:

- ح ١: صلُّوا بالناس الظهر.
- الرابط الحجاجي: حتى.
- ح ٢: تفيء الشمس من مريض العنز.

فالحجتان ربطتا بواسطة (حتى) وهما يخدمان نتيجة واحدة من قبيل (الحمل على إعطاء الرخصة لابتداء الصلاة) ثم إنَّ الحجة (٢) التي وردت بعد الرابط هي الأقوى وهو ما يقصده النحاة بقولهم: «أن يكون ما بعدها غاية لما قبلها»، فالنص هنا يضع حداً شرعياً وفقهياً ينبغي التوقف عنده؛ لأنه متعلق بوظيفة الرابط (حتى)، فمع تسليمنا بأن الأخيرة قد أفادت الغاية إلاَّ إنها لا تفيد انتهاء الغاية في الزمان أو المكان - فيكون المقصود أنه (صلُّوا بالناس الظهر من حين زوال الشمس إلى أن يبلغ الفيء مقدار ربيض العنز) - وإنما هي (لابتداء الغاية) فلو قال قائل: إنها لانتهاء الغاية جاز لنا أن نرد ذلك من وجوه:

١. إنه مخالف لقوله تعالى: ﴿أَقِمِ الصَّلَاةَ لِذُلُوكِ الشَّمْسِ إِلَى غَسَقِ اللَّيْلِ وَقُرْآنَ الْفَجْرِ إِنَّ قُرْآنَ الْفَجْرِ كَانَ مَشْهُودًا﴾^(٣٩)، قال الطبرسي في المجمع: أقم الصلاة لذلوك الشمس: أي لزوالها وميلها^(٤٠) فالآية الشريفة قد ابتدأت بيان وقت صلاة الظهر فإذا حملنا هذه الآية على انتهاء الغاية، كما في المثال الذي سقناه، فيكون الحكم أن وقت صلاة الظهر يبدأ من زوال الشمس وينتهي إلى رجوع الفيء إلى مقدار مريض العنز متأخرة عن وقتها المعلوم بمقدار ساعات وهذا خلاف حاشا أن يقول به أمير المؤمنين عليه السلام.

٢. إنه مخالف لما اتفق عليه الفقهاء المسلمون منذ زمن الرسول ﷺ إلى يوم الناس هذا من أن أول وقت صلاة الظهر من حيث زوال الشمس وميلها عن دائرة نصف نهار البلد.

٣. إن هذا الرأي مخالف لما دأب عليه سياق الكلام الذي أتى بعد المثال، فالسياق قد استرسل في بيان أوقات الصلوات المتبقية، وهنا يتبين أن الإمام عليه السلام لم يتعرض إلى آخر أوقات الصلوات، بل إلى ابتدائها وهو أمر منطقي التزمه الإمام عليه السلام في سياق كلامه ولم يتطرق إلى انتهاء الغاية فيقول في ذلك: ((وَصَلُّوا بِهِمُ الْعَصْرَ وَالشَّمْسُ بَيضاء حَيَّةً فِي عَضْوٍ مِنَ النَّهَارِ حِينَ يُسَارُ فِيهَا فَزَسَخَانَ وَصَلُّوا بِهِمُ الْمَغْرَبَ حِينَ يُفْطِرُ الصَّائِمُ وَيَدْفَعُ الْحَاجُّ إِلَى مَنَى وَصَلُّوا بِهِمُ الْعِشَاءَ حِينَ يَتَوَارَى الشَّفَقُ إِلَى ثُلُثِ اللَّيْلِ وَصَلُّوا بِهِمُ الْغَدَاةَ وَالرَّجُلُ يَعْرِفُ وَجْهَ صَاحِبِهِ)).

وبالعودة إلى الرابط (حتى) نجد أن المقصد الدلالي الذي أفاده وما اشتمل عليه من حجة (تفيء الشمس من مريض العنز) لم تكن الغاية منه تأكيداً أو إخباراً بالوقت أو الحد الشرعي لوقت الصلاة بمفهومه الأصلي أو المتعارف عليه، فالإمام عليه السلام ليس في مقام بيان هذا الوقت المعلوم الذي تم الإخبار عنه في القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة وأصبح من المسلمات والبدييات لدى المسلمين، ولو صح هذا المقصد لما عبّر عن فائدة أو تأثير أو قيمة حجاجية إقناعية ولكن قوة الحجة تكمن في المقاصد والدلالات الشرعية التي أدلى بها الإمام للاستدلال ليس فقط على وقت إقامة صلاة الظهر وبقية الصلوات فهي معلومة ولا خلاف في ذلك. بل هو أراد أيضاً بيان الغاية التي تبدأ بها صلاة الظهر ومقدارها من ابتداء الشمس بالزوال إلى أن تفيء الشمس من مريض العنز أي مقدار ذراع وأن يكون ظل الجدار أو القامة مثله كما تواتر في الحديث عن أهل البيت (عليهم السلام) (٤١)، ولعل في هذا الحد الزمني

الذي يمكن أن نصلح عليه بـ (الترخص) بين الزوال ومربض العنز هو ما يمنح الحجة التي أتت بعد الرابط القوة الحجاجية بالمقارنة مع الحجة التي سبقتها فلو توقف الإمام عليه السلام عند قوله: ((صلوا بالناس الظهر)) تكون هذه الحجة فاقدة للقوة الحجاجية؛ لأن الإمام عليه السلام لم يأت بشيء جديد، ولكن المجيء بالحجة الثانية بعد الرابط هو الذي يشكل بؤرة القول الحجاجي ويمنح النتيجة القوة الحجاجية المطلوبة.

وللاستدلال على ذلك هو أن الحمل على إرادة الرخصة والتمهل وتأخير المتلقي وقت صلاة الظهر عن الزوال هو من أجل غايات سامية تتجه إيجاباً واستحساناً في تأطير طبيعة العلاقة بين إمام صلاة الجماعة وبين المأمومين من جانب وبين المصلين وصلاتهم من جانب آخر... ولعل من هذه الغايات التي يحققها التمهّل والرخصة في إقامة صلاة الظهر:

١. إرادة الرخصة في التنفل في تأخير فريضة الظهر هذا المقدار الذي يسمح بالإتيان بأربع ركعات نافلة الظهر.
٢. انتظار حضور الناس واجتماعهم لأداء صلاة الجماعة وعدم التخلف عنها.
٣. انتظار برودة الهواء في أيام الحر الشديد كما في قول الرسول صلى الله عليه وسلم: ((ابردوا بصلاة الظهر))^(٤٢).
٤. إن هذا التأخير من شأنه أن يمنح المصليّ التفرغ للصلاة والتهيئة النفسية أو تحقيق الاستعداد النفسي - الروحي لأدائها بعيداً عن المتعلقات الدنيوية.

وهنا يظهر أن الضرورة قد أباحت تأخير الفريضة عن وقت الزوال بالمقدار الذي لا يقدر بوقتها المعلوم أي بمقدار تحقق الضرورات التي أباحت ذلك والتي

حددها الإمام عليه السلام بـ (مربض العنز) وهو حائط محل نوم الأغنام، فإنَّ الحائط يعدم ظله ويزول أول الظهر - تقريباً - ثم يرجع الظل المغربي إلى ناحية المشرق كلما رجعت الشمس نحو المغرب، أي يسير الظل عكس اتجاه سير الشمس حتى يصير ظل كل شيء مثله. وقد أتى الإمام عليه السلام بهذا التعبير من أجل إيناس ذهن المتلقي وإفهامه وتقريب الصورة لديه وإيضاح الفكرة مستمداً هذا المثال من واقع البيئة السائدة آنذاك، وإلا فلا فرق في تعبيرات مربض العنز أو مربض الغزال أو الذراع أو القدمين... الخ، فكل هذه التعبيرات واحدة في بيان المقدار الزمني لتأخير فريضة الظهر.

بقي أن نشير إلى مسألة مهمة هي أنَّ الحججة التي أتت بعد الرابط هي، كما أسلفنا، غاية لما قبلها وكما يذهب النحاة العرب إلى أنَّ من شروط هذه الغاية أن يكون ما بعدها في زيادة أو نقص والزيادة تشمل القوة والتعظيم، والنقص يشمل الضعف والتحقير، ومادام المقام هنا في كلام الإمام عليه السلام هو مقام توجيه وإعلاء وتعظيم لقيمة الصلاة من خلال التهيئة والاستعداد وإشراك أكبر عدد ممكن من المصلين لأداء صلاة الجماعة وتوفير متطلبات الاستعداد النفسي (الروحي) والبدني لإقامة الصلاة فكل ذلك من شأنه أن يرفع من قيمة الصلاة في قلوب الناس وتعظيم شأنها والإخلاص في أدائها والوصول إلى الغاية التي من ورائها وهي مرضاة الله وإصلاح الناس في دينهم ودنياهم فإذا عرفنا ذلك تعين أن نبين أنَّ القول المشتمل على الرابط الحجاجي والحججة التي جاءت بعده لا يقبل الإبطال أو التعارض الحجاجي مع الحججة التي قبل الرابط؛ بل إنَّ الحججة الثانية قد منحت القوة والتساوق الحجاجي لمجمل القول فضلاً عن الانسجام التداولي.

وفي مثال آخر يقول الإمام عليه السلام لطلحة والزبير: ((أَمَّا بَعْدُ فَقَدْ عَلِمْتُمَا وَإِنْ كَتَمْتُمَا أَنِّي لَمْ أُرِدِ النَّاسَ حَتَّى أَرَادُونِي وَلَمْ أُبَايِعْهُمْ حَتَّى بَايَعُونِي وَإِنِّكُمَا مِمَّنْ أَرَادَنِي وَبَايَعَنِي))^(٤٣). وهنا يضطلع الرابط الحجاجي (حتى) ليس من أجل وظيفة التعليل والتفسير، بل من أجل التساوق الحجاجي أي يربط بين حجتين متساويتين تخدمان نتيجة واحدة.

- ح ١: إني لم أرد الناس ولم أبايعهم.
- ح ٢: أرادوني وبايعوني.
- الرابط الحجاجي: حتى.
- النتيجة الضمنية: الزهد في الخلافة.

إذ نلاحظ أن هذا الرابط في بعض الحالات يترادف مع الرابط الحجاجي (بل) فمع أن الخصيصة المائزة للرابط (بل) هي التعارض الحجاجي فإنه يضطلع باستعمال حجاجي آخر هو التساوق كما هو عمل الرابط (حتى) ف«كلاهما يربط بين حجتين لهما نفس التوجه الحجاجي وكلاهما يقدم الحجة الثانية باعتبارها الحجة الأقوى التي تخدم النتيجة المقصودة»^(٤٤)، وبيان ذلك هو أننا لو استبدلنا (حتى) في المثال أعلاه بـ (بل) لأصبحت النتيجة على النحو الآتي: (لم أرد الناس بل أرادوني ولم أبايعهم بل بايعوني).

ونلاحظ هنا أن الرابط (بل) قد ربط بين حجتين متساويتين تخدمان النتيجة نفسها وفي كلا الاستعمالين (حتى، بل) تكون الحجة الواردة بعدهما أقوى من الحجة التي تقدمتها. أي أن (بل) هنا لم تعمل تعارضاً حجاجياً بل زادت من قوة الحجة التي سبقتها، بل هي وجّهت القول نحو النتيجة الضمنية التي يدور عليها القول. وهنا يكون الإمام عليه السلام قد أبلغ حجته على طلحة والزبير عندما بايعاه ثم نكثا بيعتهما

بأنه لم يرد الولاية على الناس حتى أرادوا هم منه ذلك ولم يمدد يده إليهم مد الطلب والحرص على الأمر إلا بعد أن خاطبوه بالإمرة والخلافة عليهم وقالوا بألستهم: قد بايعناك فحينئذ مد يده إليهم.

وفي مثال آخر نجد أن الرباطين (حتى، بل) قد عملا العمل نفسه في إفادة التساوق الحجاجي والربط بين الحجج من أجل خدمة نتيجة واحدة، فقد ترادفا وتعاوضا في إفادة المعنى نفسه إذ يقول عليه السلام: ((أَيُّ بَنِي إِيٍّ وَ إِنْ لَمْ أَكُنْ عُمَرْتُ عُمَرَ مَنْ كَانَ قَبْلِي فَقَدْ نَظَرْتُ فِي أَعْمَالِهِمْ وَ فَكَّرْتُ فِي أَخْبَارِهِمْ وَ سَرْتُ فِي آثَارِهِمْ حَتَّى عُدْتُ كَأَحَدِهِمْ بَلْ كَأَنِّي بِمَا انْتَهَى إِلَيَّ مِنْ أُمُورِهِمْ قَدْ عُمَرْتُ مَعَ أَوْلِهِمْ إِلَى آخِرِهِمْ))^(٤٥). فإذا كانت الحجة التي أتت بعد الرباط (حتى) (عدت كأحدهم) هي الحجة الأقوى بالمقارنة مع الحجج التي سبقتها قبل الرباط، نظرت في أعمالهم / فكرت في أخبارهم / سرت في آثارهم، في إفادة وخدمة نتيجة من قبيل: (مطلعا على أوضاعهم تمام الاطلاع)، فإن الرباط (بل) قد أتى بحجة أخرى (كأني بما انتهى إلي من أمورهم قد عمرت مع أولهم إلى آخرهم) تدعم الحجج المتقدمة وتؤكددها وترددها حتى بدت الحجة التي جاءت بعد (بل) أقوى من حجة (حتى) (عدت كأحدهم)؛ لأن كون الإمام عليه السلام كأحدهم لا يعني أنه قد استفاد من تجربة وجوده بينهم فهي تحتمل الاستفادة وحصول التجربة وكذلك عدمها بخلاف ما أوردته (بل) من حجة قد أكدت حصول التجربة نتيجة ما انتهى إليه من أخبارهم، فالرباط (بل) قد يتضمن نوعا ما من التصحيح الحاصل في ذهن المتلقي ولم نقل إنها تتضمن تصحيحاً تاماً أي تصحيحاً لغلط؛ لأن (بل) التي ندرسها هنا مرادفة لـ (حتى) وهي تختلف عن (بل) الابطالية التصحيحية المرادفة لـ (لكن) وهذا النوع من التصحيح هو الذي مكن (بل) المرادفة لـ (حتى) من إدراج حجة أقوى من الحجة التي سبقت الرباط. فالإمام قد رتب الحجج بحسب قوتها وبشكل تساوق بفعل الروابط

المدرجة، لذلك ينطلق القول من حجة قوية إلى حجة أقوى وأكثر إيفاءً بالغرض المطلوب بيانه.

٣) روابط التعليل الحجاجي

أ) الرابط الحجاجي (لأنَّ):

يعد هذا الرابط من أهم ألفاظ التعليل والتفسير، وهو إلى جانب هذا يستعمل لتبرير الفعل كما يستعمل لتبرير عدمه، وقد شهد هذا الرابط وغيره من ألفاظ التعليل حضوراً مميزاً ومؤثراً في رسائل الإمام عليه السلام؛ لأنَّ مقتضى الخطاب سواء أكان في الأمر أم الوعظ أو الدحض أو الدعوة يتطلب منهجاً ومساراً تعليلياً تفسيريّاً تبريرياً من أجل التأثير والتوجيه والإقناع بالدعوى المقدمة ومثال ذلك قوله عليه السلام لمعاوية بن أبي سفيان: ((وَالأُولَى أَنْ يُقَالَ لَكَ إِنَّكَ رَقِيتَ سُلْمًا أَطْلَعَكَ مَطْلَعٌ سُوءٍ عَلَيْكَ لَا لَكَ لِأَنَّكَ نَشَدْتَ غَيْرَ ضَالَّتِكَ وَرَعَيْتَ غَيْرَ سَائِمَتِكَ وَطَلَبْتَ أَمْرًا لَسْتَ مِنْ أَهْلِهِ وَلَا فِي مَعْدِنِهِ))^(٤٦).

فرابط التعليل (لأنَّ) جاء لبيان سبباً معقولاً ومنطقياً لسعي معاوية بن أبي سفيان للانقضاض على الخلافة من دون وجه حق، فهو لا يطلبها بصورة مباشرة وعلنيّة، بل هو يشرع لها من خلال كيل التهم والافتراءات على أمير المؤمنين عليه السلام؛ ليفرغ أمر الخلافة وبيعة الإمام عليه السلام من محتواهما الشرعي، وهنا يكشف الإمام عليه السلام عن زيف ادعاء معاوية بأنّه يطالب بدم عثمان وكذلك إبطال ما يطمح إليه من أمر الخلافة، ولذا يأتي الربط العليّ الذي ربط بين النتيجة والحجج المقدمة بالشكل الآتي:

- النتيجة: إِنَّكَ رَقِيتَ سُلْمًا أَطْلَعَكَ مَطْلَعٌ سُوءٌ عَلَيْكَ لَا لَكَ.

- الرابط الحجاجي: لأنَّ.
- ح ١: نشدت غير ضالتك.
- ح ٢: رعيت غير سائمتك.
- ح ٣: طلبت أمراً لست من أهله ولا في معدنه.

والملاحظ في هذا المثال أنَّ الحجج جاءت مترادفة متسلسلة ومترابطة عبر حرف العطف (الواو) من أجل بيان النتيجة وتأكيدھا وتثبيتها وهي طموح معاوية لنيل الخلافة فينتج عن ذلك سلم حجاجي يعمل على ترتيب هذه الحجج بحسب قوتها الحجاجية على النحو الآتي:

رقية	السلم	النتيجة
٣ ق	طلبت أمراً لست من أهله ولا في معدنه	رقيت سلماً أطلعك مطلع سوء عليك لا لك (ن)
٢ ق	رعيت غير سائمتك	
١ ق	نشدت غير ضالتك	

فالحجة الأقوى في هذا السلم هي (ق ٣)؛ لأنها لامست الواقع بشكل مباشر من حيث قوة ارتباطها وتعلقها المباشر بالنتيجة فضلاً عن تعليلها للنتيجة المعروضة أكثر من غيرها. وفي مثال آخر يقول الإمام علي عليه السلام لمالك بن الاشر: ((وَلَا عُذْرَ لَكَ عِنْدَ اللَّهِ وَلَا عِنْدِي فِي قَتْلِ الْعَمْدِ لِأَنَّ فِيهِ قَوَدَ الْبَدَنِ))^(٤٧).

- النتيجة: لا عذر لك عند الله ولا عندي في قتل العمدة.
- الرابط الحجاجي: لأنَّ.
- الحجة: فيه قود البدن.

ففي هذا المثال يتضح أنّ الحجّة الواردة قد أفادت ودعمت النتيجة المطروحة في النهي عن القتل العمد والتحذير المباشر من ارتكابه. فالقصاص أمرٌ لا مفر منه ولا عدل عنه ولا يمكن المسامحة فيه في كل الأحوال والظروف حتى وإن تحصن الجاني بأطر الحاكميّة أو القراية أو غيرها من الموانع التي تجعل الإنسان في مأمن من إقامة القصاص عليه ونقصد هنا القتل العمد، فلا بد أن يقع عليه القصاص في الدنيا قبل الآخرة والمتضمن لـ (قود البدن)، أي القصاص من بدن الجاني.

وهنا يُقدّم الإمام عليه السلام الأثر التشريعي الدنيوي، أي الحساب الدنيوي على الأثر الأخروي، أي حساب الآخرة لدعم النتيجة التي أتى بها في إقامة القصاص الدنيوي (قود البدن) وهي مسؤولية تقع على عاتقه عليه السلام. أما القصاص الأخروي فإنّ الله وحده من يختص به ولذلك فالإمام قد شحن هذه الحجّة بشحنة نفسية في بيان طبيعة هذا القصاص بقوله: (قود البدن) من أجل الزيادة والإمعان في إرهاب من تُسوّل له نفسه اقتراف هذه الجناية وتخويفه وإحداث الفرع في نفسه ليكون ذلك رادعا له وهو ذكر أبلغ من أن يقول له: (فإنّ فيه القود)، أي القصاص على جسم القتال فلا يمكن صرف النظر عن القصاص وهنا يكون تأثير الحجّة أقلّ قوة على نفس الإنسان ممّا لو قال: (فيه قود البدن)، أي أنّ الذكر أبلغ من الحذف في هذه المسألة.

وفي مثال آخر يقول أمير المؤمنين عليه السلام: ((وَلَيْكُنْ نَظْرُكَ فِي عِمَارَةِ الْأَرْضِ أَبْلَغَ مِنْ نَظْرِكَ فِي اسْتِجْلَابِ الْخُرَاجِ لِأَنَّ ذَلِكَ لَا يُدْرِكُ إِلَّا بِالْعِمَارَةِ))^(٤٨).

- النتيجة: عمارة الأرض أفضل من استجلاب الخراج.
- الرابط الحجاجي: لأنّ.
- الحجّة: الخراج لا يدرك إلا بالعمارة.

فالإمام عليه السلام يقنع المخاطب بضرورة الاعتناء والاهتمام بعمارة الأرض بشكل يفوق الاهتمام باستجلاب الخراج من الناس وحجته في ذلك أن تحقيق الخراج واستحصال الأموال يتوقف على ما يدره الزرع والضرع والبناء من أرباح، وهنا تكمن أفضلية عمارة الأرض على استجلاب الخراج وبذلك يتقرر أن الرابط (لأن) قد علل وبرر النتيجة (الأطروحة) لتأتي الحجة في مقام التفسير والتعليل لمضمون ما أراه الإمام عليه السلام.

ب) لام التعليل

من أدوات الربط التي تدخل على الفعل المضارع فيكون ما بعدها علة لما قبلها، ويقال لهذه اللام: لام العلة، ولام السبب، ولام كي؛ لأن معنى التعليل فيها راجع إلى معنى الاختصاص. فإذا قلنا: جئتك للإكرام. دلّت اللام على أن المجيء مختص بالإكرام، إذ الإكرام سببه دون غيره^(٤٩)، فهذا الرابط يستعمله صاحب الخطاب من أجل التبرير أو التعليل لفعله فهو نتيجة الدعوى والثمرة التي يقصدها المرسل، فهو إذن من الروابط الحجاجية التي تربط بين النتيجة والحجة لدعم النتيجة وتعليلها، ومن أمثلة ورودها في رسائل الإمام عليه السلام: ((وَأَعْلَمُ أَنَّ الَّذِي بِيَدِهِ خَزَائِنُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ قَدْ أَذِنَ لَكَ فِي الدُّعَاءِ وَتَكَفَّلَ لَكَ بِالْإِجَابَةِ وَأَمَرَكَ أَنْ تَسْأَلَهُ لِيُعْطِيَكَ وَتَسْتَرْحِمَهُ لِيَرْحَمَكَ))^(٥٠).

- النتيجة: أمرك أن تسأله وتسترحمه.
- الرابط الحجاجي: لام التعليل.
- الحجة: يعطيك ويرحمك.

فالرابط هنا قد تموضع بعد التصريح بالحجة (تسأله وتسترحمه) وجاء مرتبطاً بالنتيجة التي جاءت بعده مباشرة (يعطيك ويرحمك) من أجل تعليل العطاء والرحمة الإلهية لبني البشر وذلك راجع إلى معنى السؤال والاسترحام الذي يكون من أحد طرقه الدعاء، فضلاً عن اقتران النية مع كل عمل صالح يقدم عليه الإنسان لله فيه رضى وللناس فيه صلاح، كما إن تحقيق الرحمة والعطاء الإلهي ليس مشروطاً ومقروناً بالدعاء في كل الأحوال، أي متى ما انتفى الدعاء انتفت الرحمة والعطاء فالأمر لا يتقيد بهذا الحد أو هذا القيد؛ لأن الرحمة الإلهية قد وسعت كل شيء، وأن الله قد قسّم الأرزاق بين عباده وبسطها لمن يشاء فهذه حقيقة ثابتة وبديهية قد أشار إليها القرآن الكريم في مناسبات كثيرة وأكدتها السنة النبوية الشريفة، ولكن بيان استجابة الدعاء يتوقف على اقترانه بالعمل والسلوك الإنساني، ومصدق ذلك قول أمير المؤمنين عليه السلام: ((لَا تَتْرُكُوا الْأَمْرَ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيِ عَنِ الْمُنْكَرِ فَيُؤَلَّى عَلَيْكُمْ شِرَارُكُمْ ثُمَّ تَدْعُونَ فَلَا يُسْتَجَابُ لَكُمْ))^(٥١).

كما إن قول الإمام متعلق ببيان أوجه الخلاف والفرق بين سؤال البشر من دون الله وسؤال الله سبحانه وتعالى الذي بيده خزائن السموات والأرض ولا يشاركه في ذلك مخلوق آخر. فإفادة القول راجعة إلى تقوية السبب وتمتين عرى العلاقة والتواصل بين العبد وربّه بفعل وجود الدعاء وما يقترن به من عمل خالص، فالرابط يحيل على العقد والتلازم بين سؤال العبد ومصدر الفيض وهو الله سبحانه وتعالى، لذلك كان التعليل بالرابط مدعاة إلى صرف نظر العباد عن الاتكال إلى غير الله في السؤال واستجابة الدعاء والعطاء، ومن نحو هذا قوله عليه السلام: ((وَلَسْنَا لِلدُّنْيَا خُلُقْنَا وَلَا بِالسَّعْيِ فِيهَا أَمْرُنَا وَإِنَّمَا وَضِعْنَا فِيهَا لِنُبْتَلِيَ بِهَا))^(٥٢).

• النتيجة: وضعنا في الدنيا.

- الرابط الحجاجي: لام التعليل.
- الحجة: نبتلى بها.

فالرابط هنا جاء لتبرير النتيجة التي مفادها أن الله إنما وضع عباده في هذه الدنيا ليختبرهم ويمحصهم في البلاء أيهم أحسن عملاً فيُثيب ويُجازي كل بقدر عمله من الإساءة والإحسان إلى يوم القيامة فيكون الثواب والعقاب على قدر أعمال العباد، فالدنيا هي دار ابتلاء وامتحان ولذلك قصر الإمام وجودنا فيها من أجل هذه الغاية بواسطة الرابط الحجاجي (إنما)، وهنا يتبين أن علاقة الإنسان بالدنيا ليست علاقة الغاية مع المعنى أو إنَّها علاقة تلازم أبدية، وإنَّما هي علاقة وقتية زائلة بزوال حياة الإنسان لذلك يتبين معنى الاستلزام بين الدنيا والإنسان من خلال عبارة (وضعنا) فهي مناسبة ومنسجمة مع (نبتلى بها) في تعلق كل منهما بالآخر في علاقة استلزامية تعليلية تبريرية ليأتي الرابط (اللام) في إفادة تخصيص الابتلاء في الدنيا، وبالنتيجة يظهر جلياً سبب وعلّة الوضع دون علّة الخلق فهما مفهومان متلازمان ومتباينان في الوقت نفسه، فارتباط الثاني بالأول كارتباط الجزء بالكل أو الخاص بالعام.

وقال أمير المؤمنين عليه السلام: ((وَقَدْ أَثَرْتُكُمْ بِهِ عَلَى نَفْسِي لِنَصِيحَتِهِ لَكُمْ وَشِدَّةِ شَكِيمَتِهِ عَلَى عَدُوِّكُمْ)) (٥٣).

- النتيجة: أثرتكم به على نفسي.
- الرابط الحجاجي: لام التعليل.
- حجة ١: نصيحته لكم.
- حجة ٢: وشدة شكيمته على عدوكم.

يبرز الرابط الحجاجي (اللام) في توجيه القول وتبرير النتيجة وتعليلها لبيان حجة الخطاب ومفادها: إنني خصصتكم بآثار الأثر مع حاجتي إليه وقدمت

منفعتكم على منفعتي لنصيحتته لكم وقوة نفسه وشدة بأسه على عدوكم. وأسهم الرابط الحجاجي (الواو) في عطف علة على علة متقدمة لإفادة معنى التقارب والتلازم بين العلل.

ج) الرابط الحجاجي (كي):

وقد ترد لام التعليل مقرونة بـ (كي) التي تعمل عمل (اللام) في إفادة معنى التعليل والتبرير وتوكيد الغاية ودعم الحجة المقامة في إفادة المعنى الكلي للقول. ولولا تحقيق هذه الغاية لما استعملت في قول الإمام عليه السلام: ((وَالْوَاجِبُ عَلَيْكَ أَنْ تَتَذَكَّرَ مَا مَضَى لِمَنْ تَقَدَّمَكَ مِنْ حُكُومَةٍ عَادِلَةٍ أَوْ سُنَّةٍ فَاضِلَةٍ أَوْ أَثَرٍ عَنْ نَبِيِّنا ﷺ أَوْ فَرِيضَةٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ فَتَقْتَدِيَ بِمَا شَاهَدَتْ بِمَا عَمَلْنَا بِهِ فِيهَا وَتَجْتَهِدَ لِنَفْسِكَ فِي اتِّبَاعِ مَا عَاهَدْتُ إِلَيْكَ فِي عَهْدِي هَذَا وَاسْتَوْتَقْتُ بِهِ مِنَ الْحُجَّةِ لِنَفْسِي عَلَيْكَ لِكَيْلَا تَكُونَ لَكَ عِلَّةٌ عِنْدَ تَسْرُعِ نَفْسِكَ إِلَى هَوَاهَا))^(٥٤).

- النتيجة: إتباع ما عاهدت إليك في عهدي هذا واستوثقت به من الحجة لنفسي عليك.
- الرابط الحجاجي: لكيلا.
- الحجة: لا تكون لك علة عند تسرع نفسك إلى هواها.

فالنتيجة تكون مفسرة ومعللة ومؤكدة بواسطة الحجة وما أفاده الرابط الحجاجي (اللام + كي) في تبيان العلة وتوكيدها. فالرابط (كي) يستعمل أيضا رابطا مدرجا للنتائج فيكون تقدير الكلام أنه بسبب ما جاء في هذا العهد من اشتماله على الحجج لا يكون لك عذر إذا خالفت واتبعت هواك. وقد وردت (كي) مقرونة بـ (ما) المصدرية في إفادة التعليل والتوكيد في قوله عليه السلام: ((فَإِذَا نَزَلْتُمْ بَعْدُ أَوْ نَزَلَ

بُكُمْ فَلْيَكُنْ مُعَسَّكَرُكُمْ فِي قُبُلِ الْأَشْرَافِ أَوْ سِفَاحِ الْجِبَالِ أَوْ أَثْنَاءِ الْأَنْهَارِ كَيْمَا يَكُونَ لَكُمْ رَدٌّ أَوْ دُونَكُمْ مَرَدًّا)) (٥٥).

- النتيجة: فليكن معسركم في قبل الإشراف أو سفاح الجبال أو أثناء الأنهار.
- الرابط الحجاجي: كيما.
- الحجة: يكون لكم رداءً ودونكم مرداً.

فالرابط هنا جاء لربط العلة بالمعلول والحجة بالنتيجة فالإمام عليه السلام يأمرهم أن ينزلوا مسندين ظهورهم إلى مكان عالٍ كالهضاب العظيمة أو الجبال أو منعطف الأنهار التي تجري مجرى الخنادق على العسكر وإسناد ظهور الجيش إليها، وهذه نتيجة قد بررتها وعللتها الحجة المقامة لتحقيق الضامن وهو العون والتحصين، وهذا ما أفاده الرابط الحجاجي في تبرير النتيجة وتعليلها حتى يأمن الجيش من إتيان العدو لهم من خلفهم فيكون حاجزاً بينهم وبين العدو يتحصنون به.

(د) الوصل السببي:

من أدوات التعليل التي يعمد المخاطب إلى الإتيان بها للربط بين أحداث متتابعة مثل الربط بما يمكن أن يكون المقدمة والنتيجة فتصبح النتيجة مقدمة لنتيجة أخرى (٥٦). وهذا الربط السببي التعليلي يمنح النص بُعداً اتساقياً تماسكياً بفعل مبدأ الاستدراج في إيراد الحجج ومن ثم يعطي النص البعد التواصلي وسرعة الاستجابة والتأثير. وقد يعتمد الوصل السببي على نوعين من الأدوات السببية هما: الأدوات اللفظية الدالة على السبب والتعليل مثل: الفاء، لأن، وحيث. أما النوع الآخر من الأدوات فهي الأدوات المقدرية التي تتمثل برصد العلاقات السببية المنطقية الناتجة

عن التعالق بين الجمل أو الحجج وهذا ما أسماه جان كوهين بـ (الربط بالقران)^(٥٧) أو ما يسميه برلمان بـ (حجة الاتجاه)^(٥٨) ونسميه بـ (التتابع الحجاجي).

ومن أمثلة هذا النوع من التعليل قوله عليه السلام: ((أَنْصِفَ اللَّهُ وَأَنْصِفِ النَّاسَ مِنْ نَفْسِكَ وَمِنْ خَاصَّةِ أَهْلِكَ وَمَنْ لَكَ فِيهِ هَوَى مِنْ رَعِيَّتِكَ فَإِنَّكَ إِلَّا تَفْعَلْ تَظْلِمُ وَمَنْ ظَلَمَ عِبَادَ اللَّهِ كَانَ اللَّهُ خَصْمَهُ دُونَ عِبَادِهِ وَمَنْ خَاصَمَهُ اللَّهُ أَدْحَضَ حُجَّتَهُ وَكَانَ لِلَّهِ حَرْبًا حَتَّى يَنْزِعَ أَوْ يَتُوبَ))^(٥٩)، فالخصومة من الله نتيجة لحجة (ظلم عباد الله) والنتيجة السابقة (من خاصمه الله) ستصبح مقدمة لنتيجة (أدحض حجته وكان لله حرباً)، ومن هنا نجد أن الوصل بين المقدمة الأولى والنتيجة المتأخرة هو وصل سببي تتابعي بين الحجة والنتيجة فيصبح الكلام (من ظلم عباد الله كان لله حرباً)، وقد وردت هذه الحجج بصورة متدرجة ومرتبة لغرض الإقناع والإفهام:

- من لم ينصف الناس فقد ظلمهم.
- من ظلم عباد الله كان الله خصمه دون عباده.
- من خاصمه الله أدحض حجته.
- من خاصمه الله وأدحض حجته كان لله حرباً.

فهذه العلاقات السببية قد تضمنت روابط قارة في البنية الدلالية العميقة للنص التي تتجسد في الربط شبه المنطقي للحجج مع ما أفاده الرابط الحجاجي (الواو) من تآزر وتقارب بين الحجج وتقويتها. ولعل في هذا التسلسل أو التدرج أو التتابع في إيراد هذه الحجج ما يدفع باتجاه تحقيق الإقناع؛ لأن العبور من المقدمة الأصلية إلى النتيجة المتأخرة (الكلية) دفعة واحدة من شأنه أن يضعف من قوة الإقناع والتأثير في إقامة الاستدلال بين المقدمة الأولى والنتيجة المتأخرة وبيان التداعي الذي تحدته



الحجاج مما حدا بالإمام عليه السلام إلى التفصيل والتوضيح وصولاً إلى بناء نص حجاجي ناجح ومؤثر ومقنع.

ومن ذلك أيضاً قوله عليه السلام: ((لَا تَتْرُكُوا الْأَمْرَ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيَ عَنِ الْمُنْكَرِ فَيُؤَلَّى عَلَيْكُمْ شِرَارُكُمْ ثُمَّ تَدْعُونَ فَلَا يُسْتَجَابُ لَكُمْ))^(٦٠). فقوله (لا تتركوا الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر) هي نتيجة لمقدمة أو حجة (يؤلى عليكم شراركم) وهذه المقدمة ستصبح نتيجة لمقدمة: (تدعون فلا يستجاب لكم)، فعدم استجابة الدعاء هي تحصيل حاصل لترك الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والعكس صحيح لقوله تعالى: ﴿وَلَتَكُنَّ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾^(٦١).

وفي هذا الإطار، قال الرسول محمد ﷺ: ((لا تزال أمتي بخير ما أمروا بالمعروف ونهوا عن المنكر وتعاونوا على البر فإذا لم يفعلوا ذلك نزعنا عنهم البركات وسلطنا بعضهم على بعض ولم يكن لهم ناصر في الأرض ولا في السماء))^(٦٢)؛ لأن ترك الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر مدعاة إلى فتح الطريق أمام الأشرار والطماعة بلا مانع وتحكمهم بمقدرات وأرواح الناس بدون حق وعدل، يسومونهم ألوان العذاب وهو ما أشار إليه تبارك وتعالى: ﴿ظَهَرَ الْفَسَادُ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِي النَّاسِ لِيُذِيقَهُمْ بَعْضَ الَّذِي عَمِلُوا لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ﴾^(٦٣)، وهذا الواقع هو الذي يجب الساء من أن تستجيب لمن في الأرض بما كسبت أيديهم وصدق رسول الله ﷺ حينما قال: ((كما تكونوا يؤولي عليكم))^(٦٤). وبالضرورة فإن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم فاستجابة الدعاء مقرونة ومشروطة بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر كما قال النبي ﷺ: ((أيها الناس إن الله يقول: مروا بالمعروف وانهوا عن المنكر قبل أن تدعوني فلا أجيبكم وتسألوني فلا أعطيكم وتستغفروني فلا اغفر لكم))^(٦٥).

ومن قول الإمام عليه السلام يتبين أن الحجاج الوارد بالوصل السببي قد ورد عبر صيغة شرطية مضمرة وهي ((إذا تركوا الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر فسوف يولى عليكم شراركم وإذا تولى عليكم شراركم فلا يُجاب دعاؤكم))، فنلاحظ أن العلة تدور مع المعلول فتفصح الحجج هنا عن تسلسل منطقي يتم التنقل بين المقدمة والنتيجة. والأصل في هذا القانون الحجاجي هو «قاعدة تخاطبية مقتضاها أن المتكلم يجبر المخاطب بأقصى ما يمكن من الفائدة فيصير هذا الأخير إلى حمل قوله على إفادة أن العلاقة بين المقدم والتالي علاقة شرطية طردياً وعكسياً لا طرداً فحسب»^(٦٦).

٤) روابط العطف الحجاجي

بالإضافة إلى ما ذكرناه من روابط حجاجية تظهر هناك مجموعة من الحروف تضطلع ببعده حجاجي مهم من خلال ربطها بين الحجج والنتائج والتنسيق بينها من أجل التعليل والتفسير والتبرير ومن هذه الروابط أحرف العطف: (الواو، الفاء، وثُمَّ)، إذ تقوم بدور حجاجي كبير، فضلاً عن قيامها بالربط بين قضيتين (حجتين) لنتيجة واحدة ووصفها سلماً حجاجياً يُخضع هذه الحجج إلى تراتبية معينة بحسب قوتها في دعم النتيجة النهائية، فإنها تُسهم أيضاً في بداعة المعنى المقصود وخاصة إذا استعمل كل حرف واستغلت وظيفته في الموضع المناسب فذلك يزيد من الإثبات على المعنى من جهة ويلقي على الخطاب نوعاً من التنظيم والانسجام من جهة أخرى^(٦٧)، لذا سوف نحاول أن نبين عمل هذه الروابط في رسائل الإمام عليه السلام وبيان مستوى دعمها لعمل المحاجة.



(أ) الرابط الحجاجي (الواو):

يشير هذا الرابط إلى وظيفة الجمع بين قضيتين (حجتين) ويستعمل حججياً بوصفه رابطاً عاطفياً يعمل على ترتيب الحجج ووصل بعضها ببعض، بل يعمل على رصّ الحجج وتماسكها وتقويتها فضلاً عن التدرجية أو السلمية في ترتيب الحجج وعرضها.

ومن الشواهد على ذلك قول أمير المؤمنين عليه السلام: ((فَأَرَادَ قَوْمُنَا قَتْلَ نَبِيِّنَا وَاجْتِيَا حَ أَصْلَنَا وَ هُمُوا بَنَا اهُمُومَ وَفَعَلُوا بَنَا الْأَفَاعِيلَ وَمَنْعُونَا الْعَذْبَ وَأَحْلَسُونَا اَلْخَوْفَ وَاضْطَرُّونَا إِلَى جَبَلٍ وَعَرٍ وَأَوْقَدُوا لَنَا نَارَ الْحَرْبِ فَعَزَمَ اللهُ لَنَا عَلَى الذَّبِّ عَنْ حَوْزَتِهِ وَالرَّمِي مِنْ وَرَاءِ حُرْمَتِهِ مُؤْمِنًا يَبْغِي بِذَلِكَ الْأَجْرَ وَكَافِرُنَا يُجَامِي عَنْ الْأَصْلِ وَمَنْ أَسْلَمَ مِنْ قُرَيْشٍ خَلَوْا مِمَّا نَحْنُ فِيهِ بِحَلْفٍ يَمْنَعُهُ أَوْ عَشِيرَةٍ تُقُومُ دُونَهُ فَهُوَ مِنْ الْقَتْلِ بِمَكَانٍ أَمْنٍ))^(٦٨).

فالرابط الحجاجي (الواو) قام بالربط والوصل بين الحجج وعمل أيضاً على ترتيبها بالشكل الذي يضمن تقوية النتيجة المطروحة ودعمها وهي (الذب عن حوزته والرمي من وراء حرمة)، وعمل على حصول الترادف داخل النتيجة الواحدة. وهذا الرابط النسقي بين الحجج قد انخرط في سلمية تدرجية باتجاه الحجة الأقوى بشكل أفقي أي عكس السلم الحجاجي:

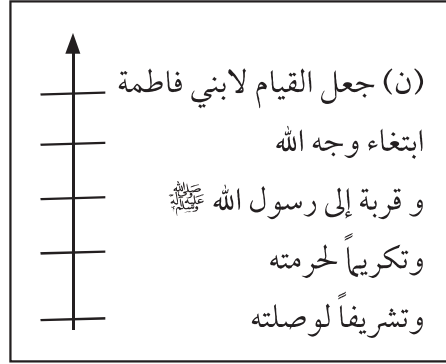
(ن)	الذّبّ عن حوزته والرمي من وراء حرمة
ق ٨	أوقدوا لنا نار الحرب
ق ٧	واضطرونا الى جبل وعر
ق ٦	وأحلسونا الخوف
ق ٥	ومنعونا العذب
ق ٤	وفعلوا بنا الأفاعيل
ق ٣	وهموا بنا الهموم
ق ٢	واجتياح أصلنا
ق ١	فأراد قومنا قتل نبينا

وهنا يتضح أن الحجّة الأولى هي الحجّة الأقوى مقارنة بالحجج التي سبقتها لخدمة النتيجة المعروضة لورودها في أعلى السلم الحجاجي .

ومن أمثلة هذا الرابط أيضاً قوله ﷺ: ((أما بعدُ فإنّ دهاقين أهل بلديك شكوا منك غلظةً وقسوةً واحتقاراً وجفوةً ونظرتُ فلم أرهم أهلاً لأن يدنوا لشركهم ولا أن يقصوا ويحفظوا لعهدهم فالبس لهم جلباباً من اللين تشوبه بطرفٍ من الشدة ودأول لهم بين القسوة والرأفة وامزج لهم بين التقريب والإدناء والإبعاد والإقصاء إن شاء الله))^(٦٩)، يتضح أنّ الرابط الحجاجي (الواو) قد أفاد في ربط الحجج مع بعضها وترتيبها لخدمة النتيجة وتقويتها.

ومثل ذلك قوله ﷺ: ((وإني إنما جعلتُ القيامَ بذلكِ إلى ابني فاطمة ابتغاء وجهِ الله وقربةً إلى رسولِ الله ﷺ وتكريماً لحرمةِ وتشريفاً لوصلته))^(٧٠)، فالحجج المترادفة قد اتسقت وترابطت باتجاه تقوية النتيجة المطروحة ودعمها بفعل الرابط (الواو) الذي أفاد التعليل والتفسير لمضمون النتيجة: (جعل القيام لابني فاطمة ﷺ)، وعمل هذا الرابط على الترتيب وإدراج الحجج بشكل أفقي، بحيث يتبين أنّ

الحجة الأولى هي الحجة الأقوى لخدمة النتيجة المعروضة؛ لوقوعها في أعلى السلم الحجاجي.



ب) الرابط الحجاجي (الفاء)

من حروف العطف التي تضطلع بوظيفة حجاجية، إذ يربط بين النتيجة والحجة من أجل التعليل والتفسير، فهي أداة ربط عليية واستنتاجية في الخطاب الحجاجي التداولي ومن ثم فهي تجمع بين قضيتين غير متباعدتين في الدلالة على التقارب بين الأحداث، فضلاً عن الدلالة على الترتيب والاتصال، وأكثر ورودها كون ما بعدها أو المعطوف بها متسبباً عما قبله.

ومن أمثلتها قوله عليه السلام: ((وَاسْتَغْنِ بِمَنْ انْقَادَ مَعَكَ عَمَّنْ تَقَاعَسَ عَنْكَ فَإِنَّ الْمُتَكَارِهَ مَغِيْبُهُ خَيْرٌ مِنْ مَشْهَدِهِ وَقَعُودُهُ أَغْنَى مِنْ نُهُوضِهِ))^(٧١). نلاحظ أن (الفاء) قد ربطت بين الحجة والنتيجة فكان ما بعدها من حجة قد عللت وفسرت النتيجة التي سبقت الرابط، فالمتناقل المرتاب الذي يكره الخروج إلى الجهاد ولا تتحقق لديه النية والبصيرة يكون مغيبه عن الحرب أكثر فائدة من نهوضه إليها وهو كاره أو مرتاب إذ إن مغيبه يُوجب قلة نفر واحد أما مشهده فإنه موجب لأن يخذل أصحابه وهو

مصدق قوله تعالى: ﴿لَوْ خَرَجُوا فِيكُمْ مَا زَادُوكُمْ إِلَّا خَبَالًا﴾^(٧٢). وفي مثال آخر يقول الإمام عليه السلام: ((وَكَيْفَ أَنْتَ صَانِعٌ إِذَا تَكَشَّفَتْ عَنْكَ جَلَابِيبُ مَا أَنْتَ فِيهِ مِنْ دُنْيَا قَدْ تَبَهَّجَتْ بِزِينَتِهَا وَخَدَعَتْ بِلَذَّتِهَا دَعَتَكَ فَأَجَبْتَهَا وَقَادَتَكَ فَاتَّبَعْتَهَا وَأَمَرْتَكَ فَاطَّعْتَهَا))^(٧٣)، حيث نجد الرابط (الفاء) قد عمل على الترتيب والاتصال/المسارعة في تلبية الدعوة من دون مهلة خلافاً لما تفيدُه الأداة (ثم) في إفادة التراخي فكان ما قبلها علّة وسبباً لما بعدها.

ج) الرابط المحجّاجي (ثمّ)

هي أيضاً من حروف العطف التي تفيد التراخي والمهلة بين قضيتين متباعدتين فضلاً عن إفادتها الترتيب بين الحجج ومن أمثلتها قوله عليه السلام: ((فَإِذَا قَدِمْتَ عَلَى الْحَيِّ فَانزِلْ بِمَائِهِمْ مِنْ غَيْرِ أَنْ تُحَالِطَ آبِيَاءَهُمْ ثُمَّ امضِ إِلَيْهِمْ بِالسَّكِينَةِ وَالْوَقَارِ حَتَّى تَقُومَ بَيْنَهُمْ فَتُسَلِّمَ عَلَيْهِمْ وَ لَا تُخْجِجَ بِالتَّحِيَّةِ لَهُمْ ثُمَّ تَقُولَ: عِبَادَ اللَّهِ أَرْسَلَنِي إِلَيْكُمْ وَبِئْسَ مَا لَكُمْ وَخَلِيفَتُهُ لَا خُذَ مِنْكُمْ حَقَّ اللَّهِ فِي أَمْوَالِكُمْ... وَأَصْدَعَ الْمَالَ صَدْعَيْنِ ثُمَّ خَيْرَهُ فَإِذَا اخْتَارَ فَلَا تَعْرِضَنَّ لِمَا اخْتَارَهُ، ثُمَّ اصْدَعِ الْبَاقِيَ صَدْعَيْنِ، ثُمَّ خَيْرَهُ، فَإِذَا اخْتَارَ فَلَا تَعْرِضَنَّ لِمَا اخْتَارَ فَلَا تَزَالُ كَذَلِكَ حَتَّى يَبْقَى مَا فِيهِ وَفَاءٌ لِحَقِّ اللَّهِ فِي مَالِهِ فَاقْبِضْ حَقَّ اللَّهِ مِنْهُ فَإِنْ اسْتَقَالَكَ فَأَقِلَّهُ ثُمَّ اصْنَعْ مِثْلَ الَّذِي صَنَعْتَ أَوَّلًا حَتَّى تَأْخُذَ حَقَّ اللَّهِ فِي مَالِهِ))^(٧٤). فالإمام عليه السلام يوجه عامله على الخراج بما ينبغي أن يكون عليه في تعامله مع مَنْ يحق عليه الخراج من التأدب وحسن الخلق والتدرج في إبلاغ واستحصال ما بعث من أجله لذلك جاءت حجج الإمام عليه السلام متتالية ومرتبة تتسق وتنسجم مع ما ينبغي أن يكون عليه المطلب، وقد أفادت (ثم) في إقامة هذه التراتبية في عرض الحجج؛ لأن لكل مقام مقالا.



وحقيقة (ثم) هنا دالة على التراخي والمهلة للربط بين المعطوف والمعطوف عليه غير أن هذه المهلة التي اقتضاها القول قد لا ترتبط بالزمن الحقيقي الفعلي؛ بل ترتبط بزمن نفسي قد يطول وقد يقصر بحسب واقع الحال فكانت ميزة هذا الرابط هو في قدرته على نقل هذه الأحاسيس ورسم لنفسيات مَنْ تحدث عنهم الإمام في قوله.

وفي مثال آخر يقول الإمام عليه السلام: ((أَمَّا بَعْدُ فَإِذَا أَتَاكَ كِتَابِي فَأَحْمِلْ مُعَاوِيَةَ عَلَى الْفِضْلِ وَخُذْهُ بِالْأَمْرِ الْجَزْمِ ثُمَّ خِيَرَهُ بَيْنَ حَرْبٍ مُجَلِّيَةٍ أَوْ سَلْمٍ مُخْزِيَةٍ فَإِنْ اخْتَارَ الْحَرْبَ فَأَنْبِذْ إِلَيْهِ وَإِنْ اخْتَارَ السَّلْمَ فَخُذْ بِيَعْتَهُ وَالسَّلَامَ))^(٧٥)، فنلاحظ من خلال هذا المثال كيف توسطت الأداة (ثم) بين الأفعال للدلالة على التراخي وإعطاء^(٧٦) المهلة وكأن بين الأفعال المتناسقة تراخياً وتباعداً زمنياً مع إفادة الترتيب في إلقاء هذه الحجج، وأما وجود (الفاء) في الأفعال (فانبذ/ فخذ) فقد أفادت المسارعة في تقرير الحكم دون مهلة؛ لأنَّ (ثم) بدلالاتها المتراخية قد أعطت المهلة للتفكير ومراجعة التخيير بين السلم والحرب بروية تامة. وهنا يظهر أن الإمام عليه السلام قد أقام الحجة وأمهل معاوية الوقت اللازم لمراجعة وتحديد الخيار لذلك نجد أنَّ الرابط (ثم) قد لعب دوراً مهماً في إقامة الحجة على معاوية، ومنح القول بمجمله القوة الحجاجية المطلوبة.

١. معالم لدراسة تداولية حجاجية للخطاب الصحافي (أطروحة دكتوراه) كلية الآداب واللغات جامعة الجزائر، الجزائر، ٢٠٠٥ - ٢٠٠٦ م: ١٩١.
٢. ينظر: شكري المبخوت، نظرية الحجج في اللغة، ضمن كتاب (أهم نظريات الحجج في التقاليد الغربية من ارسطو الى اليوم): ٣٧٧.
٣. ابو بكر العزاوي، الحجج في اللغة: ١٤.
٤. ينظر: نفسه: ٦٥.
٥. نفسه: ٦٣.
٦. ينظر: نظرية الحجج في اللغة: ٣١٦.
٧. ينظر: الحجج في اللغة: ٦٤.

٨. الحسن بن قاسم المرادي، الجنى الداني في حروف المعاني، تح: د فخر الدين قباوة و محمد نديم فاضل: ٥٩١
٩. ينظر: الزمخشري، المفصل في علم العربية: ٣٠٠.
١٠. ينظر: أبو بكر العزاوي، اللغة والحجاج: ٥٨.
١١. ينظر: اللغة والحجاج: ٥٧.
١٢. ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة: ١٦ / ١٤٠.
١٣. نفسه: ١٥ / ٥٤.
١٤. حسن عباس، النحو الوافي: ٣ / ٦٣٢ (الهامش).
١٥. فتيحة عبيدة، لكن في القرآن الكريم - دراسة تركيبية دلالية (رسالة ماجستير) جامعة الجزائر، كلية الآداب واللغات ٢٠٠١: ٦٧.
١٦. صحيح مسلم: ١ / ٧٨
١٧. سورة الحجرات: الآية ١٤.
١٨. ينظر: الشيخ الكليني، الكافي: ٢ / ٢٥.
١٩. صحيح البخاري: ١ / ٤٢.
٢٠. شرح نهج البلاغة: ١٧ / ٧.
٢١. ينظر: ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الاعاريب: ١ / ٢٩٠.
٢٢. شرح نهج البلاغة: ١٧ / ٧.
٢٣. المجلسي، بحار الأنوار: ٣٢ / ٢٠٦.
٢٤. القرطبي: الجامع لأحكام القرآن، تح: عبد الله بن المحسن التركي: ١ / ٢٠٤.
٢٥. الرماني، معاني الحروف، تح: عبد الفتاح إسماعيل شلبي: ٧١.
٢٦. سورة المؤمنون، الآية: ٧٠.
٢٧. اللغة والحجاج: ٦١.
٢٨. سورة الأعلى: الآية ١٤-١٦.
٢٩. شرح نهج البلاغة: ١٤ / ٣.
٣٠. ينظر: ضامن بن شدقم بن علي الحسيني المدني، وقعة الجمل، تح: تحسين شبيب الموسوي: ٥٧ وما بعدها.
٣١. شرح نهج البلاغة: ١٤ / ٢٠.
٣٢. نفسه: ١٤ / ١٦.
٣٣. نفسه: ١٧ / ٦٨.



٣٤. ينظر: الحجاج واللغة: ٢٧.
٣٥. نفسه: ٧٣.
٣٦. شرح نهج البلاغة: ١٧ / ١٦.
٣٧. نفسه: ١٧ / ٣.
٣٨. نفسه: ١٧ / ١٠.
٣٩. سورة الإسراء: الآية ٨٧.
٤٠. ينظر: الطبرسي، مجمع البيان: ٣ / ٤٤٧.
٤١. ينظر: الحر العاملي، وسائل الشيعة: ٣ / ١٠١.
٤٢. بحار الأنوار: ٨ / ٢٨٣.
٤٣. شرح نهج البلاغة: ١٧ / ٦٤.
٤٤. اللغة والحجاج: ٨٣.
٤٥. شرح نهج البلاغة: ١٦ / ٣٣.
٤٦. نفسه: ١٧ / ١٢١.
٤٧. نفسه: ١٧ / ٥٤.
٤٨. نفسه: ١٧ / ٣٤.
٤٩. ينظر: الجنى الداني في حروف المعاني: ١٠٩.
٥٠. شرح نهج البلاغة: ١٦ / ٤٢.
٥١. نفسه: ١٧ / ٤.
٥٢. نفسه: ١٧ / ٦٦.
٥٣. نفسه: ١٦ / ٧٦.
٥٤. نفسه: ١٧ / ٥٥.
٥٥. نفسه: ١٥ / ٤٣.
٥٦. إستراتيجية الخطاب: ٤٨٠.
٥٧. ينظر: جان كوهن، بنية اللغة الشعرية: ١٥٨.
٥٨. تقوم هذه الحجة أساسا على فكرة التحذير: كالتحذير من مغبة إتباع سياسية المراحل التنازلية كقولنا إذا تنازلت هذه المرة وجب عليك أن تتنازل أكثر في المرة القادمة و الله أعلم أين ستقف بك سياسة التنازل هذه؟! لان سلسلتها إذا بدأت فلن تنتهي أو التحذير من انتشار ظاهرة ما بحجة أنها قد تصيب المجاور لها بالعدوى، ويكثر هذا النوع من الحجج في القضايا الأخلاقية. ينظر: الحجاج: اطره وتقنياته: ٣٣٣، والحجاج في البلاغة المعاصرة: ١٣٠.

٥٩. شرح نهج البلاغة: ١٧ / ١٦.
٦٠. نفسه: ١٧ / ٤.
٦١. سورة ال عمران: الآية ١٧.
٦٢. بحار الانوار: ١٠ / ٩٤.
٦٣. سورة الروم: الآية ٤١.
٦٤. الشيخ علي النمازي الشاهرودي، مستدرك سفينة النجاة: ٧ / ٤٤.
٦٥. ابن حبان، صحيح ابن حبان، تحقيق: شعيب الارنؤوط: ١ / ٥٢٦.
٦٦. إستراتيجية الخطاب: ٤٨١.
٦٧. نعيمة يعمران، الحجاج في كتاب المثل السائر لابن الأثير، (رسالة ماجستير)، كلية الآداب واللغات، جامعة مولود معمري / تيزي وزو، الجمهورية الجزائرية، ٢٠١٢ م.: ٩٣.
٦٨. شرح نهج البلاغة: ١٤ / ٢١.
٦٩. نفسه: ١٥ / ٦٥.
٧٠. نفسه: ١٥ / ٧٠.
٧١. نفسه: ١٤ / ١٥.
٧٢. سورة التوبة: الآية ٤٧.
٧٣. شرح نهج البلاغة: ١٥ / ٣٨.
٧٤. نفسه: ١٥ / ٧١.
٧٥. نفسه: ١٤ / ٢٠.
٧٦.



المصادر والمراجع

١. القرآن الكريم
٢. ابن أبي الحديد (عز الدين بن عبد الحميد ألدائني) شرح نهج البلاغة، تحقيق د. محمد أبو الفضل إبراهيم دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي وشركاؤه، القاهرة مصر ط ١، ١٩٥٩م.
٣. ابن حبان (علاء الدين) صحيح ابن حبان، تحقيق شعيب الارنؤوط مؤسسة الرسالة بيروت لبنان ط ٢ ١٤١٤هـ ١٩٩٣م.
٤. ابن علي الحسيني المدني (ضامن بن شدقم) وقعة الجمل تحقيق تحسين آل شبيب الموسوي مطبعة سيد كمال البطاط، قم، ط ١، ١٤٢٠هـ ١٩٩٩م.
٥. ابن هشام (جمال الدين الأنصاري) مغني اللبيب عن كتب الأعراب تحقيق مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، دار الفكر بيروت لبنان ط ٥، ١٩٧٩م.
٦. ابو محمد المرادي (بدر الدين حسن بن قاسم المصري المالكي) الجنى الداني في حروف المعاني، تحقيق فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط ١، ١٤١٣هـ ١٩٩٢م.
٧. البخاري (أبو عبد الله) صحيح البخاري تخريج وضبط: صدقي جميل العطار، بيروت، ٢٠٠٣م.
٨. بالخير (عمر)، معالم لدراسة تداولية حجاجية للخطاب الصحافي الجزائري المكتوب بين ١٩٨٩-٢٠٠٠م أطروحة دكتوراه كلية الآداب واللغات جامعة الجزائر ٢٠٠٥-٢٠٠٦م.
٩. الحر العاملي (محمد بن الحسن) وسائل الشيعة الى تحصيل مسائل الشريعة تقديم شهاب الدين المرعشي النجفي، مؤسسة الاعلمي للمطبوعات، بيروت، لبنان، ٢٠٠٧م.
١٠. حسن (عباس) النحو الوافي، دار المعارف القاهرة، مصر، ط ٦، ١٩٧٩م.
١١. الرماني أبو الحسن علي بن عيسى، معاني الحروف تحقيق وتقديم عبد الفتاح اسماعيل شلبي دار الشروق للنشر والتوزيع والطباعة جدة، ط ٣، ١٩٨٤م.
١٢. الزمخشري (محمود بن عمر) المفصل في علم العربية، تحقيق فخر صالح قدارة، مطبعة التقدم القاهرة، ط ١، ١٣٢٣هـ.
١٣. الشاهروردي (علي النازي) مستدرك سفينة البحار، تحقيق حسين بن علي النازي مؤسسة النشر الاسلامي التابعة لجماعة المدرسين، قم ١٤١٩هـ.
١٤. الشهري (عبد الهادي بن ظافر) استراتيجيات الخطاب مقارنة تداولية دار الكتب الجديدة المتحدة ط ١، ٢٠٠٤م.

١٤. صمود (حمادي) أهم نظريات الحجاج في التقاليد الغربية من ارسطو الى اليوم، منشورات كلية الآداب، منوبة، تونس، ط١، ١٩٩٨م.
١٥. الطبرسي (أبو علي الفضل بن الحسن) مجمع البيان في تفسير القرآن، تحقيق ابراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، ط١، ١٩٩٧م.
١٦. الطلبة (محمد سالم محمد الأمين) الحجاج في البلاغة المعاصرة، دار الكتاب الجديد المتحدة، لبنان، ٢٠٠٨م.
١٧. عبيدة (فتيحة) لكن في القرآن الكريم - دراسة تركيبية دلالية (رسالة ماجستير) كلية الآداب واللغات، جامعة الجزائر، الجزائر، ٢٠٠١م.
١٨. العزاوي (أبو بكر) اللغة والحجاج، العمدة في الطبع، المغرب، ط١، ٢٠٠٦م.
١٩. القرطبي (أبو عبد الله محمد بن احمد الأنصاري) الجامع لأحكام القرآن (تفسير القرطبي) تحقيق عبد الله بن محسن التركي، مؤسسة الرسالة ط١، ١٤٢٧هـ ٢٠٠٦م.
٢٠. الكليني (محمد بن يعقوب) الأصول من الكافي دار الأضواء بيروت ١٩٨٥م.
٢١. كوهن (جان) بنية اللغة الشعرية، ترجمة محمد الولي ومحمد العمري، دار توبقال المغرب ط١، ١٩٨٦م.
٢٢. المجلسي (محمد باقر) بحار الأنوار، مؤسسة الوفاء بيروت ط٢، ١٩٨٣م.
٢٣. مسلم بن الحجاج (أبو الحسين القشيري النيسابوري) صحيح مسلم خرج الاحاديث: صدقي جميل العطار، دار الفكر بيروت، ٢٠٠٤م.
٢٤. يعمرانن (نعيمة) الحجاج في كتاب (المثل السائر) لابن الأثير (رسالة ماجستير) كلية الآداب واللغات جامعة مولود معمري، تيزي وزو، الجزائر ٢٠١٢م.



